الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب– عين تمو شنت –

معهد علوم اقتصادية و علوم التجارية و التسيير

تخصص إقتصاد و تسيير مؤسسة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دراسة العلاقة بين الأجور الحقيقية و معدلات التضخم في الجزائر
دراسة تحليلية قياسية
للفترة 1980-2017

من إعداد الطالبين :

- سايح يوسف
- بوعزة عبيد محمد أمين

تحت إشراف الأستاذ:

د. زدون جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: مخضار سليم	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
الدكتور: زدون جمال	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
الأستاذ: بن سبع إلياس	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية : 2019/2018

الشكر والعرفان:

الحمد والشكر والثناء كله لله عز وجل على أن وفقنا وهدانا ويسر لنا هذا.

نتقدم بشكر الخالص للأستاذ المشرف الدكتور" جمال زدون " عرفانا له بما قدمه لنا من مساعدة ودعم كبيرين ،وبما أجاد به علينا من نصائح وتوجيهات قيمة

فشكرا كل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بالشكر بلعبدلي أمين ومقداش سماح دنيازاد لتقديمهما لنا يد العون حتى أتممنا هذا العمل ندعو الله أن يوفقهما ويوفق كل من ساعدنا لا في عمله وحياته

شكرا لكل من حفزنا ولو بكلمة والحمد من قبل ومن بعد

إهداء:

إليك أنت يا فرحتي وقرة عيني ... يا من أعتبرها المدرسة الأولى ... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ... إلى التي حرمت نفسها و أعطتني ... إلى من وهبتني الحياة و ربتني بلطف ... وعلمتني كلمة الشرف والحياة ...

إلى أمي الحنونة تلك المرأة العظيمة

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي ... إلى الذي لبس ثوب التعب والشقاء ... إلى الذي ألبسني ثوب الراحة والهناء ... وأفنى حياته من أجل تعليمي ...

إلى أبي العزيز ذالك الرجل العظيم

إلى من جمعت معي ظلمة الرحم ... إلى من تعيش في ظل وجودها أملي ... إلى من قاسمتني حنان أمي وشاركتني حب أبي ... إلى زهرة البيت ونجمتها المتلألئة ... ومن شاركتني في أفراحي وأحزاني ...

أختي الصغيرة

إلى من يسعدني لقاؤها ويحزنني فراقها ... من عرفت معها معنى الصداقة والحب ورمز المعاشرة الطيبة

حبيبتي سماح

إلى جدي وجدتي خالاتي وأخوالي وأولادهم محمد وحسام، سيرين والصغيرة ملاك.

إلى أصدقاء الدراسة يوسف ، محمد ، أمين وأصدقاء الطفولة محمد ، عادل، بلال

إلى كل أهل وأقارب وإلى من شاركت معهم درب العلم، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

محمد أمين

الإهداء

إلى والدي العزيزين

إلى إخواتي

إلى أساتذتي

إلى زملائي ومن اعتز بصحبتهم بوخليف محمد أمين، بوعزة عبيد محمد أمين، عبد الله برابح محمد

إلى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب ومن بعيد

إلى كل من أرادوا أن أذكرهم ولكن تبقى ذكراهم أجمل هدية

إلى كل من دفعني إلى طريق العلم والمعرفة

أهدي ثمرة الجهد

يوسف

العنوان	الصفحة
البسملة	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	ii
قائمة الملاحق	iii
المقدمة العامة	2
الفصل الأول: المقاربة النظرية للأجور والتضخم	6
مقدمة الفصل	7
الأجور و نظرياتها	8
I.1.مفاهيم عامة حول الأجور :	8
I.1.1 مفهوم الأجور :	8
I.1.2 أنواع الأجور	9
I.1.3 أساليب تحديد الأجور	11
I.2.النظريات المفسرة للأجور	12
I.2.1 نظرية الإنتاجية الحدية :	12
I.2.2 نظرية العرض و الطلب و نظرية المساومة الجماعية	13

I.2.2.1 نظرية العرض و الطلب	13
I.2.2.2 نظرية المساومة الجماعية	14
I.2.2.3. علاقة فيليبس (على المستوى الكلي)	14
II التضخم و نظرياته :	15
II.1. مفاهيم عامة حول التضخم	15
II.1.1. مفهوم التضخم وأسبابه	15
II.1.1.1. مفهوم التضخم	15
II.1.1.2 : أسباب التضخم	17
II .1. 2 طرق قياس التضخم	18
II .1.3 أنواع التضخم	21
II .2. 1 النظريات المفسرة للتضخم	22
II .2.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم	23
II .2.3 سياسات معالجة التضخم	26
II.3. علاقة الأجور بالتضخم	27
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	29
مقدمة الفصل	30
دراسات وطنية	31
دراسات عربية	38
دراسات أجنبية	42

خاتمة الفصل	46
الفصل الثالث:دراسة تحليلية وصفية قياسية للأجور الحقيقية والتضخم للفترة (1980–2017)	47
مقدمة الفصل	48
I. 1 .دراسة تحليلية لتطور الأجر الحقيقي و التضخم في الجزائر للفترة (1980–2017) .	49
I. 1. 1 دراسة تحليلية لتطور الأجر الحقيقي للفترة مابين (1980–2017) .	49
I. 1. 2 دراسة تحليلية لتطور التضخم في الجزائر للفترة (1980–2017)	50
I. 1. 3 دراسة تحليلية لتطور معدل البطالة للفترة مابين (1980–2017)	52
II. دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور الحقيقية والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة من(1980–2017):	54
II. 1 البيانات المستخدمة في تقدير نموذج الأجور الحقيقية والتضخم في الجزائر	54
II.2 الصياغة الرياضية للنموذج	54
II .3 الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج	55
II. 4 دراسة العلاقة السببية بين الأجور الحقيقية والتضخم في المدى الطويل والقصير	55
II. 5 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	56
II. 6 اختبار التكامل المتزامن:	57
II. 8 التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر	58
II.9 نموذج تصحيح الخطأ EMC	59
خاتمة الفصل	60
الخاتمة العامة	61
المراجع	64
الملاحق	69

❖ قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دراسة وصفية لتطور الأجر الحقيقي خلال فترة (1980–2017)	50
2	دراسة وصفية لتطور معدلات التضخم خلال فترة (1980– 2017)	51
3	دراسة وصفية لتطور الأجر معدلات البطالة خلال فترة (1980–2017)	53
4	اختبار سببية غرانجر بين الأجور الحقيقية والتضخم	55
5	اختبار Augmented Dickey–Fuller test statisti	56
6	اختبار PHILLIP PERRON	56
7	تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل	57
8	سكون سلسلة البواقي باختيار جدر الوحدة (kpss) عند المستوى I(1)	58
9	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	59

❖ قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	منحنى فيلبس	14
2	**تطور معدل الأجر الحقيقي للفترة (1980–2017)**	49
3	**تطور معدل التضخم للفترة (1980–2017)**	51
4	**تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1980–2017)**	53

❖ قـائمة الملاحـق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	اختبار سببية غرانجر بين الأجور الحقيقية والتضخم	70
2	نتائج اختبار **ADF** للأجور	70
3	نتائج اختبار **ADF** عند الفرق الأول للأجور	70
4	نتائج اختبار**PP** للأجور	71
5	نتائج اختبار **PP** عند الفرق الأول للأجور	71
6	نتائج اختبار **ADF** للتضخم	71
7	نتائج اختبار **ADF** عند الفرق الأول للتضخم	72
8	نتائج اختبار **PP** للتضخم	72
9	نتائج اختبار **PP** عند الفرق الأول للتضخم	72
10	نتائج اختبار الأجور و التضخم	73
11	نتائج اختبار سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة **Kpss**	73
12	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ	74

المقدمة:

ركز الباحثين و الاقتصاديين في أبحاثهم على سياسات الأجور التي تعد من أهم المحفزات لعنصر العمل ومحور مركزي لتشجيع الإنتاج والمساهمة في بدل الجهود في عملية التنمية الاقتصادية فهي تشكل الحصة الكبرى من الدخل الكلي، إذ يجب أن يعتمد نظام الأجور على الأبحاث علمية والقياسيةتراعي كل المتغيرات الاقتصادية منها والاجتماعية، إضافةإلى مصدر عام وأساسي لمكونات الدخل القومي، بالإضافةإلىإنها تلعب دورا هاما في حياة الأفراد والمؤسسات وتساهم في تحسين أداء الأفراد ورفع إنتاجيتهم لذلك تعتبر من بين الوسائل التي تستطيع من خلالها المؤسسة تحفيز الأفراد وإشباع رغباتهم وهذا ما يتطلب وجود نظام سليم للأجور في القطاع العام، حيث أن ارتفاع الأجور ينعكس على الزيادة القدرة الشرائية ومنه فإن الأجور هي المتغير المهيمن في تحديد المستوى العام للأسعار.

ترتبط الأجور بعدة محددات سواءا على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي، كما أنه خاضع بدرجة كبيرة إلى الجانب القانوني، ومن بين أهم المحددات على المستوى الكلي التضخم الذي يعتبر كإشكال كبيرللموظفين بحيث يؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية، كما أنه يعد بمثابة ضريبة ضد دوي الدخول الثابتة والمحدودة مثل العمال وصغار الموظفين، بينما يساعد أصحاب الدخول المتغيرة مثل أصحاب الأعمال والتجار ومنه يعمل التضخم على زيادة التفاوت في المستوى المعيشي بين طبقات المجتمع، حيث تنخفض القيمة الحقيقية للدخول النقدية وتؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للعاملين في الإنتاجية العمل، سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

تعتبر أزمة التضخم في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والجزائر كغيرها من دول العالم لم تسلم هي الأخرى من ظاهرة التضخم، خاصة في سنوات التسعينات من القرن الماضي أي بعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق،حيث تطلب هذا الانتقال ضرورة تحرير الأسعار الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم.

والتضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار التي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وتآكل الأجور بمعنى انخفاض كميات السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجر النقدي، وارتفاع الأجور النقدية كمحدد للتضخم يؤدي إلى انخفاض الطلب وفقا لقانون الطلب ، وفي المقابل يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع القوة الشرائية بالتالي ارتفاع

الطلب الكلي. ومع محدودية عرض السلع يحدث التضخم بالإضافة إلى قطاع المحروقات الذي يعد قائد للنمو في الاقتصاد الوطني مما أدى اختلال منظومة الإنتاج والتبعية المفرطة لإرادات الجبائية البترولية، أدى إلى تزايد الطلب الذي قابلة محدودية العرض وعدم مرونتها مما ينعكس سلبا على معدلات التضخم بالرغم من تدخل الدولة لتحديد الأسعار أو السماح لها بالارتفاع في حدود ضيقة.

❖ **الإشكالية:**

من خلال ما توصلنا إليه سنتطرق في الدراسة إلى طرح السؤال التالي:

- ما هي العلاقة بين التضخم والأجور الحقيقية في الجزائر؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

للإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق لطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالأجر وما هي أهم أنواعه؟
2. ما هي النظريات الاقتصادية المفسرة للأجور؟
3. ما المقصود التضخم؟ وما هي أهم الآثار المترتبة عنه؟
4. ما هي أهم السياسات المنتهجة لمكافحة التضخم؟
5. كيف يكون التأثير متبادل بين التضخم والأجور؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

✓ وجود علاقة عكسية بين التضخم و الأجور في المدى الطويل.

✓ وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من التضخم إلىالأجور.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تحديد واقع الأجور و التضخم في الجزائر ومحاولة توضيح هذه العلاقة التي تسمح بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد وضمان رفاهية المجتمع.

❖ **أهداف الدراسة:**

✓ دراسة واقع الأجور خلال الفترة (1980 – 2017).

✓ دراسة واقع التضخم خلال الفترة (1980 – 2017).

✓ إبراز الأساس النظري والتحليلي للأجور ومدى تأثره بتغير معدلات التضخم.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

- **أسباب ذاتية:**

✓ الرغبة الذاتية للبحث في مجال الاقتصاد الكلي وربطه بالاقتصاد الجزائري.

✓ الطبيعة الحساسة لهذا الموضوع حيث أصبح محل اهتمام جل الباحثين.

- **أسباب موضوعية:**

✓ ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس.

✓ قلة المراجع والدراسات حول هذا الموضوع.

❖ **حدود الدراسة:**

حددت الدراسة في إطارين زماني ومكاني:

✓ **المجال الزماني:**

يتمثل الإطارالزماني لهذه الدراسة في معرفة علاقة الأجور بالتضخم باستخدام النماذج القياسية خلال الفترة (1980 – 2017).

✓ **المجال المكاني:**

تم الاعتماد في الدراسة على المعطيات الخاصة بالجزائر خلال الفترة المختارة وذلك باستخدام بيانات الديوان الوطني للإحصاءوالبنك العالمي.

❖ **المنهج المستخدم في الدراسة:**

اقتضت طبيعة البحث والتخصص الى استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع الأجور وعلاقته بمعدلات التضخم في الجزائر.

والمنهج القياسي من خلال محاولة تكوين نموذج قياسي لتقدير وتوضيح العلاقة بين الأجور والتضخم في الجزائر.

❖ **هيكل الدراسة:**

استدعت الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة أن نعالج البحث في ثلاثة فصول، الفصل الأول بعنوان المقاربة النظرية للأجور والتضخم وتضمن هذا الفصل مبحثين حيث في المبحث الأول تطرقنا فيه إلىالأجور ونظرياته تحدثنا فيه عن أنواع الأجور وأهم محدداتها ، أما المبحث الثاني كان بعنوان التضخم ونظرياته وأنواعه وأهم الآثار المترتبة عنه والعلاقة التي تربط الأجور بالتضخم.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة (وطنية، عربية، أجنبية).

أما الفصل الثالث تطرقنا إلى دراسة وصفية تحليلية وقياسية للعلاقة بين الأجور والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980 -2017) بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات باستخدام برنامج Eviews .

مقدمة الفصل:

يعتبر موضوع الأجور من المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف العديد من الاقتصاديين و الباحثين و ذلك لما لها من أثر مباشر على المستوى المعيشي للعاملين و من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي و التطور الاقتصادي، كما من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعيا في العالم ظاهرة التضخم، إذ تعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها جميع الدول، إلا أن الدول النامية التمستها بشكل أكثر حدة من الدول المتقدمة اقتصاديا باعتبارها انعكاسا للسياسات المتبعة، وكنتيجة للزيادات المتتالية في الأجور والأسعار على تكاليف المعيشية للعامل الذي يحاول في كل مرة الحفاظ على القدرة الشرائية لدخله من خلال المطالبة بوضع الأجور والتي يقابلها ارتفاع أسرع في المستوى العام للأسعار خاصة إذا كانت الحكومة عاجزة عن التحكم في الضغوط التضخمية، نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية بالنسبة للفرد والمجتمع والمؤسسة .

سوف نتناول خلال هذا الفصل في الشطر الأول دراسة نظرية للأجور انطلاقا من مفهوم الأجور، أنواعها، أساليب تحديدها وأهم النظريات المفسرة لها .

أما في شطر الثاني و الأخير فيتضمن ظاهرة التضخم، حيث سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول التضخم،أسبابه وأنواعه وأهم النظريات المفسرة له .

I. الأجور و نظرياتها:

للأجور أهمية خاصة وبالغة لدى العاملين و أصحاب العمل إذ تعتبر أداة فعالة لتحسين أداء الأفراد فعليها تتوقف قدرتهم الشرائية ومقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم العامة حول الأجور ونظرياتها.

I.1.مفاهيم عامة حول الأجور :

I.1.1 مفهوم الأجور :

هناك عدة تعريف للأجور مختلفة و متعددة نذكر منها مايلي :

- الأجر بالغة الفرنسية يسمى" salaire " وهي كلمة مستمدة من الكلمة اللاتينية salarium وهو يمثل الرصيد المدفوع إلى العمال الأجانب[1]. أما لغويا فيعني التواب و المكافأة كما جاء في القرآن الكريم "إنا لا نضيع اجر المصلحين " [2].
- الأجر هو ثمن العمل، أي المقدار من النقود التي يدفعها صاحب العمل إلى العمال نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهو بالنسبة للعامل يمثل الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبدله من جهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل[3] .
- الأجور تشير إلى جميع أشكال التعويضات المادية و الخدمات و الفوائد التي يحصل عليها الموظف من المنظمة مقابل الجهد الذي يبدله الشخص في العمل و استغلاله لكافة طاقته و إمكانيته و القيام بالمهام و المسؤوليات المرتبطة بالوظيفة إسهاما منه في تحقيق أهداف المنظمة[4] .
- الأجور هو ما يستحقه العامل لدى صاحب العمل في مقابل تنفيذ ما يكلفه به، وفقا للإنفاق الذي يتم بينهما وفي إطار ما تفرضه التشريعات المنظمة للعلاقة بين العامل و صاحب العمل[5] .
- هو المقابل الذي يدفع للعامل مقابل العمل الذي قدمه لصاحب العمل و هو بذلك يشمل كافة العناصر المالية النقدية و العينية التي يقدمها صاحب العمل للعامل لقاء ما يقدمه له هذا الأخير من جهد ووقت[6] .

---

[1]–زدون جمال، معدات الإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2013، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان 2016 ص 94 .

[2]–سورة الأعراف الآية 170، ص 172 .

[3]–بن حمودة سكينة، دروس اقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص335 .

[4]–فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن–عمان، 2007، ص 107 .

[5]–صلاح عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية طبع– نشر– توزيع، مصر، 2000، ص359 .

- هو المقابل المالي الذي يستحقه العامل من صاحب العمل في مقابل تنفيذ ما يكلف به من أعمال متفق عليها[7].

2.1.I أنواع الأجور:

هناك عدة أنواع من الأجور نذكرها فيمايلي :

1-الأجر الاسمي و الأجر الدوري :

الأجر الاسمي هو المبلغ الذي يتقاضاه العامل لقاء العمل الذي يقوم به الأجر الحقيقي هو قيمة الأجر الاسمي و قدرته على إشباع الحاجات أو هو مقدار السلع والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها العامل بأجره النقدي .

2-الأجر الدوري و الغير الدوري :

يقصد به القابل للتكرار كل فترة صرف، ومثال ذلك الأجر الأساسي وغلا. المعيشية والأجر الدوري هو الذي يدفع على فترات زمنية طويلة لا تتفق ودورية الأجر، كما انه ليس مقابلا صريحا للوظيفة، ومثال ذلك: المنح النقدية التي يحصل عليها العامل في المناسبات كالمكافآت السنوية، منح الأعياد[8].... الخ

3-الأجر النقدي والأجر العيني:

هو مقدار من المال يتحصل عليه العامل مقابل تأدية عمله في فترة زمنية معينة (ساعة، يوم، أسبوع، شهر...الخ) وهولا يعبر عن القوة الشرائية التي قد يحصل عليها عمله. أما الأجر العيني فهو الذي يدفع عينا مثل السكن المجاني، العلاج المجاني...الخ .

4-الأجر الإجمالي والأجر الصافي:

الأجر الإجمالي هو ما يستحقه العامل من اجر قبل خصم الاقتطاعات منه، أما الأجر الصافي فهو الأجر بعد خصم الاقتطاعات مثل الضرائب .

---

[6]-أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية-بن عكنون –الجزائر، بدون سنة نشر، ص91 .

[7]-محمد العيرني، إدارة الموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 149 .

[8]-سنان الموسوي، ادارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2004، ص 192 .

5-الأجر المكتسب وغير المكتسب:

الأجر المكتسب هو الأجر الذي يحصل عليه العامل نتيجة لقيامه بمجهود أو عمل أو خدمة لمدة محدودة أما الأجر غير المكتسب فهو الأجر الذي يزيد عن الأجر الذي يستحقه .

6-الأجر الإضافي:

هو عبارة عن مبلغ مالي يتقاضاه العامل مقابل تأديته لأعمال إضافية بعد انتهاء وقته الفعلي المحدد قانونا، و يعبر عنه بالساعات الإضافية[9] .

7- الأجر الجاري :

هو الأجر السائد في السوق الذي يتحدد من خلال التوازن بين عرض العمل و الطلب عليه في الأجل القصير.

8-الأجر الطبيعي :

هو الأجر الذي يسمح للعامل بالبقاء على قيد الحياة أي هو الذي يضمن مستوى الكفاف ويتحدد هذا الأجر في الأجل الطويل .

9-الحد الأدنى للأجر :

إن تعريف الحد الأدنى بتوقف على الفلسفة السائدة في البلد المعنى ومدى اعتمادها على المعيار الاجتماعي أو المعيار المادين فحسب المعيار المادي يضمن الحد الأدنى للأجر ثمن الأشياء المادية اللازمة لتكاليف العيش، أما حسب المعيار الاجتماعي فيضمن إشباع متطلبات العامل المادية من مأكل وملبس ومأوى، كما يضمن المتطلبات الثقافية و تعليم و جزء من الرفاهية حسب المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية للبلد في وقت معين[10] .

I.3.1 أساليب تحديد الأجور

وفق مجموعة من الأساليب تذكر منها :

[9]-زدون جمال، مرجع سبق ذكره، ص100-101 .

[10]زدون جمال، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

1-معيار المدة

أي اعتماد مدة زمنية كمعيار وأساس لتحديد قيمة الأجر، وقد تكون هذه المدة قصيرة، كالساعة، أو اليوم، وقد تكون متوسطة، مثل الأسبوع أو أسبوعين وقد تكون طويلة نسبيا، كالشهر وهي المدة الأكثر استعمال في اغلب الأحيان .

2-معيار المردودية[11]

وهو المعيار الذي يرتبط الأجر بمستوى و نوعية أو كمية المردود، أو النتائج، وهو معيار ينتج عنه عدم استقرار الأجر من الناحية الكمية، حيث يتغير بتغير مستوى المردودية الذي هو أساس تحديد .

ويقاس مستوى المردودية أو نوعيته أو كميته، بمستوى مردود عامل مؤهل تأهيلا مناسبا لمنصب العمل المعني، في ظروف عادية، وفي مدة زمنية محددة، كالساعة أو اليوم مثلا، أو مجموعة أفراد، أو فريق عمل متخصص مؤهل تأهيلا مناسبا للعمل .

3-أسلوب هالسي Halsy

بموجبه يتم تحديد وقت قياسي لأداء عمل معين ويتقاضى العامل اجر الوقت الذي استغرقه في العمل مضافا إليه اجر جزء من الوقت الذي وفره .

4-طريقة روان Rawan

يتم بموجبها تحديد زمن معياري لإنهاء العمل فإذا لم ينجز العمل في الوقت المعياري استحق العامل أجره العادي دون الحسم، أما إذا بلغه في وقت اقل من المعياري فانه يستحق علاوة إضافية تمثل جزء من اجر الوقت المقتصد به بالإضافة إلى اجر الوقت المستفيد في العمل .

[11] أحمية سليمان، مرجع سبق ذكره، ص193-194.

5-طريقة جانت Gantt

نستعمل نسبة متدرجة للعلاوة بعد مستوى معياري للإنتاج، ويستحق الفرد العامل العلاوة إذا حقق المستوى المعياري أو تجاوزه، و يعتمد حجم العلاوة على نسبة تجاوز المعياري[12] .

2.I.النظريات المفسرة للأجور

ظهرت العديد من النظريات المفسرة للأجور التي تبين عليها تحديد اجر العمال في السوق ومن أهم هذه النظريات:

1.2.I نظرية الإنتاجية الحدية :

يعتبر الفريد مارشال من دعاة هذه النظرية فهو يربط الأجور بالإنتاجية الحدية للعمل حيث تتناسب معها تناسبا طرديا و تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية هي انه في سوق عمل حرة يكون صاحب العمل في حاجة إلى العمال، الذين بدورهم يحتاجون إلى دخل لإشباع حاجاتهم و تكون بذلك القوة التساومية متساوية لكل من أرباب الأعمال والعمال وعليه في نطاق المشروعات الفردية يقوم صاحب العمل برفع عدد العمال المستخدمين إلى أن يتحقق التساوي بين الإنتاجية الحدية للعامل مع أجره وفي هذه الحالة ينظم حجم العمالة بحيث يحصل العامل الأقل إنتاجية على الأجر يعادل الأجر السائد في السوق أما على مستوى السوق كله فان مقدار الأجر يتحدد بالنسبة لمجموعة معينة من العمال يفترض إنها مضطرة للعمل على أساس العمالة الأقل إنتاجا فإذا ما ارتفعت الأجور عن الإنتاجية الحدية فان هذا سيدفع صاحب العمل الى تخفيض عدد العمال و يؤدي ذلك إلى نتيجتين

انخفاض الأجور بسب البطالة الناشئة عن استبعاد عدد من العمال عن العمل و كذلك ارتفاع الإنتاجية الحدية للعمل و يستمر تخفيض عدد العمال تعود الإنتاجية الحدية للعمل إلى مساواة الأجر[13] .

تنتقد هذه النظرية من حيث اعتبارها لوجود منافسة تامة في سوق العمل و هذا لا يتطابق مع الواقع حيث إن الدولة تتدخل في تنظيم سوق العمل كما إن التنظيمات النقابية لها مقدرة على تحديد الأجر خاصة إذا كان

[12] أحمد الكردي، نظام الاجور والحوافز، http://kenqnqonline/files/0007/7966 ، 2019/02/23، 16:59 .

[13] حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة اقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص34 .

لها قدرة تساومية كبيرة، ضف إلى ذلك اهتمامها بجانب الطلب و إهمالها لجانب العرض في تحديد الأجور، كما أن وحدات العمل غير متجانسة و إنتاجية العمال متفاوتة، حيث يؤدي تحديد الأجور على أساس إنتاجية العمل الحدي وهو العامل الأقل كفاءة إلى إهمال حقوق العمال الأكثر كفاءة .

I.2.2 نظرية العرض و الطلب و نظرية المساومة الجماعية

I.2.2.1 نظرية العرض و الطلب

هذه ترتكز هذه النظرية في تحديد الأجور على التقاء كل من العرض والطلب على العمل في سوق المنافسة التامة عند نقطة التوازن وتنبثق هذه النظرية من الفكر الكلاسيكي حيث تعتبر قوة العمل سلعة قابلة للبيع والشراء كغيرها من السلع فالعمال ينجذبون إلى الأجور العالية في الصناعات والمهن والمناطق حيث يطلبون أكثر وسيؤدي هذا إلى تحسين توزيع القوى البشرية وتحقيق مصالح الاقتصاد القومي وفي أحوال التي تسود فيها المنافسة سيحقق تأثير العرض والطلب بالنسبة للأجور حركية العمل وان عرضت تنقلات العمال بعض العواقب نتيجة أزمة السكن في الأماكن التي يطلب فيها العمال والحاجة إلى الاحتفاظ بالعمال المهرة للوظائف الجديدة .

يتوقف عرض العمل على عدة اعتبارات نذكر منها حجم السكان والذي تربطه علاقة طردية مع عرض العمل بالإضافة إلى الحالة الصحية للعمال والسن الأدنى للعمل المحدد قانونيا والذي تربطه علاقة عكسية مع عرض العمل الذي يقل كلما ارتفع السن الأدنى للعمل والعكس صحيح[14] .

أما الطلب على العمل فيتحدد أساسا بالطلب على السلع المنتجة وفقا لعلاقة طردية، كلما زاد الطلب على السلعة زاد الطلب على العمال الذين يساهمون في إنتاجها وكلما انخفض الطلب على السلعة انخفض الطلب على العمال، يصاب على هذه النظرية إهمالها لدور الدولة والتنظيمات النقابية في تحديد الأجور .

I.2.2.2 نظرية المساومة الجماعية

من فرضيات النظرية وجود حدين لمعدلات الأجور (أعلى وأدنى) فالأجر يتحدد عمليا ما بين هذين الحدين، أخد بعين الاعتبار درجة حاجة المستخدم لليد العملة وكذا ضرورة عرض العمل لقوة عمله لسد حاجاته الضرورية، وعليه فمعدل الأجر المرتبط بالقوة التفاوضية للطرفين، إلا أن هذه النظرية لا توضح الحد الأدنى

[14] حمادي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

والأعلى للأجور وعليه يمكن تقدير الحد الأعلى للأجر الممكن دفعه من طرف المستخدم على تطور المؤسسة شريطة المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجات، فارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج فوق الحد الأعلى يشكل خطر بفقدان أسواق تصريف هذا المنتج، وبالمقابل يتوقف الحد الأدنى على قوة دفاع العمال لمنع انخفاض مستويات معيشتهم وذلك بوجود نقابات قوية ذات تمثيل واسع تؤمن بالرسالة التي تدافع عنها .

I.3.2. علاقة فيليبس (على المستوى الكلي):

لقد جاء ويليام فليبس عام 1958 بدراسة عن المملكة المتحدة تحت عنوان العلاقة بين البطالة ومعدل تغير الأجور[15] في الفترة (1861-1913) هذه الدراسة سميت بعلاقة فليبس أو منحنى فليبس .

وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدلات التغير السنوي في الأجور ونسبة البطالة السائدة[16] حيث كلما كان معدل البطالة عاليا يكون معدل التضخم منخفضا أي هناك علاقة عكسية بين تضخم الأجور ومعدل البطالة، ولقد عبر عن هذه العلاقة بالمنحنى البياني التالي :

شكل رقم 01: منحنى فيلبس

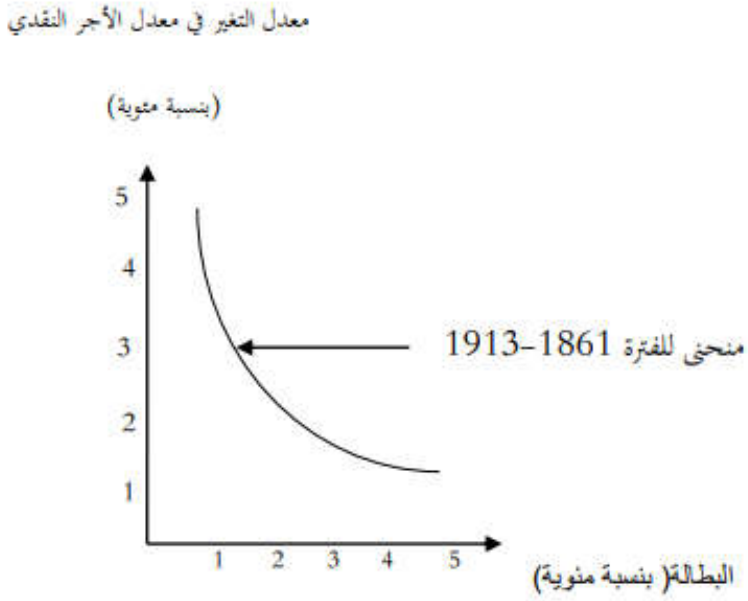

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011،ص185 .

[15]-صالح تومي مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص390 .

[16]-كاضم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص379 .

II. التضخم و نظرياته :

يصعب تحديد مفهوم موحد لظاهرة التضخم ، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسير هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها أو الحد من تفاقمها، ومنه سنحاول في هذا المبحث التطرق للجوانب النظرية لظاهرة والذي سنتين فيه مفهوم هذه الظاهرة وكيفية قياسها، أنواعها، أسبابها، النظريات المفسرة لها، آثارها وفي الأخير سياسات معالجتها .

1.II. مفاهيم عامة حول التضخم

1.1.II. مفهوم التضخم وأسبابه :

بالرغم من أن التضخم مؤشر واحد يعتبر عن ارتفاع المستمر للأسعار إلا أن هناك جدلا كبير من الاقتصادية حول أسباب هذه الظاهرة .

1.1.1.II. مفهوم التضخم :

هناك عدة من الكتابات في الفكر الاقتصادي بأن مفهوم التضخم هو ارتفاع في مستوى العام للأسعار، ونذكر منها مايلي :

- يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما[17].
- عرفه بيغو Pigou : يكون التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة[18] .
- عرفه Emil Gams : بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[19] .
- كينز "يعرف التضخم على أنه زيادة في القدرة الشرائية التي يقابلها زيادة في الإنتاج[20].
- كورتير " بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض أي عندما نأخذ الأسعار بالارتفاع"[21] .

---

[17]–خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة التاسعة، 2008، ص 249 .

[18]–سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار يازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2010، ص 182 .

[19]–حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 32 .

[20]–بن نونة سامي محمد، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية (2003-2014)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2017، ص13 .

- التضخم يعود إلى زيادة كمية النقد المتداولة اكبر من المعروض السلعي، وما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما البعض الآخر فانه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيارة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك في الإنتاج[22] .

ومن خلال هذه التعاريف تبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في الكمية النقود المتداولة إلى الأسعار المحلية مع ثبات مسؤوليات الدخل بحيث يؤدي إلى انخفاض قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد ومنه أهم أنواع التضخم[23]:

أ–التضخم في الأسعار : عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي و غير مألوف .

ب–التضخم في الدخل : عندما يرتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح .

ت–التضخم التكاليف : يشمل الارتفاع الكامل لأثمان عوامل الإنتاج السائدة في الأسواق السلع والخدمات .

ث–التضخم النقدي : يشمل كل زيادة كبيرة و مستمرة في النقود المتداولة في الأسواق .

2.1.1.II : أسباب التضخم

- **تضخم جذب الطلب Demande –Pull Inflation**

حيث إن أسعار ترتفع كنتيجة لفائض في الطلب على العرض الكلي السائد من السلع والخدمات، ويحدث هذا التضخم بداية من زيادة عرض النقود التي يتولد معها زيادة طلب على السلع والخدمات ن مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها لاسيما في الحالات التي يصل على الاقتصاد في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج وتتولد الضغوط التضخمية وقد يحدث هذا النوع عندما تزداد الكفاية الحدية لرأس المال أو عندما يزداد الميل الحدي للاستهلاك

[21]–سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص28 .

[22]–محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد الصافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص182،181 .

[23]–حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص 34 .

بحيث إن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يضغط نحو ارتفاع الأسعار بعد مستوى التوظيف الكامل الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني .

ويرى أنصار نظرية تضخم جذب الطلب أنه خلال خطوات تضخم الطلب فان ارتفاعا الأجور سيصحب ارتفاع الأسعار كنتيجة طبيعية، ويزداد هنا معدل الربح ويزداد معه معدل توظيف المنتجين لعوامل الإنتاج واستثماراتهم[24] .

- **تضخم دفع التكاليف Cost-Push Inflation**

هناك من يرون أن خطوات التضخم إنها تحدث ليس عن طريق فائض في الطلب الكلي ولكنه عن طريق زيادة التكاليف وذلك عندما تعمد عوامل الإنتاج إلى زيادة حصتها من الناتج الكلي عن طريق دفع أسعارهم لذا ينظر إلى زيادة الأسعار هي نتيجة لزيادة التكاليف في عوامل الإنتاج .

وتضخم دفع التكاليف يحدث بسبب دفع الأجور (Wege push) أو نتيجة لدفع الإنتاج لذا يفترض تحليل هذا النوع من التضخم وجود احتكار في سوق العمل المتمثلة في وجود نقابات عمالية أو سلطة احتكارية في السلع يستطيع معها المحتكر إلى رفع السلع من اجل زيادة الأرباح[25] .

II .1. 2 طرق قياس التضخم

يوجد عدة طرق لقياس التضخم أهمها مايلي :

- **معيار الرقم القياسي للأسعار [26]:**

لحساب معدل التضخم خلال فترة زمنية معينة يمكن استخدام مفهوم الأرقام القياسية وأهمها

1- الرقم القياسي للأسعار بطريقة لاسبير Laspeyres :

وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجع بكميات بسنة الأساس ويعبر عنه بالصيغة التالية :

[24]-سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 189 .

[25]-سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 190 .

[26]-فراجي فاطمة، يماني أميرة حنان، العلاقة بين التضخم والاحور في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2017، ص6،5 .

حيث :

L : الرقم القياسي لاسبير Laspeyres

$\mathbf{P_0}$: سعر السلعة لسنة الأساس .

$\mathbf{P_1}$: سعر السلعة لسنة المقارنة .

$\mathbf{Q_0}$: كمية السلعة لسنة الأساس .

2- الرقم القياسي بطريقة باش Peache :

هو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجحة بكميات سنة المقارنة وتأخذ هذه الطريقة الصيغة التالية :

حيث أن:

P : الرقم القياسي باش .

$\mathbf{P_0}$: سعر السلعة لسنة الأساس .

$\mathbf{P_1}$: سعر السلعة لسنة المقارنة .

$\mathbf{Q_1}$: كمية السلعة لسنة الأساس .

3- الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر Fisher :

يمثل حساب الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي بطريقة لاسبير وطريقة باش كما في الصيغة التالية :

حيث أن :

F: فيشر

P : الرقم القياسي باش .

L: الرقم القياسي للاسبير .

II .1. 2.2 الفجوات التضخمية

إن المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة بالارتفاع المتتالي للأرقام القياسية الذي يعتبر مؤشرا للضغوط التضخمية .

ومن أهم معايير محددة لقياس القوى التضخمية وهي[27] :

- **معيار فائض الطلب**

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينيزية في الطلب الفعال، والتي لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج فينشأ فائض طلب سوف ينعكس بارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث سيواجه الاقتصاد حالة تضخم، ويعبر عنه رياضيا :

حيث :

D : إجمالي فائض الطلب .

[27]-سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 192، 193 .

$\mathbf{C_P}$: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

$\mathbf{C_g}$: الاستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية .

$\mathbf{I}$: الاستثمار بالأسعار الجارية .

$\mathbf{Y_t}$: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي .

- **معيار الاستقرار النقدي** :

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية بحيث أن الزيادة في كمية النقود أكبر من الزيادة في الناتج القومي وهو يكشف عن وجود فائض في الطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويعبر عنه رياضيا :

حيث أن :

$\mathbf{B}$: معامل الاستقرار .

$\frac{dM}{M}$: نسبة التغير في الكتلة النقدية .

$\frac{dY}{Y}$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام .

II .3.1 أنواع التضخم

تعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، هناك أنواع عديدة من التضخم ترتبط بجملة من التغيرات الاقتصادية في أسواق السلع والخدمات وفي أسواق عوامل الإنتاج، ولتصنيف التضخم وسرد أنواعه يقتضي أسس ومتغيرات ويمكن تصنيف التضخم على أساس متغيرات التالية[28] :

[28]–محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص186، 187 .

1. من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

التضخم المفتوح (الظاهر) : Open Inflation : يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات. ولهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضا بالتضخم الصريح أو الطليق .

التضخم المكبوت: Repressed Inflation : نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار .

2. من حيث حدة التضخم :

التضخم الجامع : Hyper Inflation : هو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار، فزيادة في الأجور.

التضخم الزاحف : Creeping Inflation: هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترنا بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي.

3. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية :

التضخم المستورد Imported Inflation : ارتفاع الأسعار نتيجة انساب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط).

التضخم المصدر : Exported Inflation: ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار .

4. من حيث مصدر الضغط التضخمي :

تضخم جذب الطلب :Demand-Pull Imflation هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في السوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعا

قليلة)، فعند الوصول على التوظيف الكامل تؤدي إلى الزيادة في الطلب و زيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار لارتفاع الفائض عن النظافة الإنتاجية للمجتمع .

تضخم دفع النفقة : Cost-Push Inflation هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية و الصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج و خاصة أسعار عناصر الإنتاج و الأجور بالذات، حيث يعرف هذا التضخم بالتضخم دفع الأجر Wage-Push Inflation.

II.2. 1 النظريات المفسرة للتضخم

لقد سيطرت مشكلة التضخم المزمنة على اهتمام المفكرين الاقتصاديين، فعكفوا على دراسة أسباب هذه الأزمات التضخمية من اجل الوصول إلى حلول مناسبة لعلاج هذا الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، وما يترتب عليه من آثار ضارة بالاقتصاد القومي. ومن أهم المدارس التي فسرت هذه الظاهرة :

❖ **التضخم و التحليل الكلاسيكي** : يرجع الاقتصاديون الكلاسيك التضخم النقدي أساسا إلى ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، وهو نفس ما ذهبت إليه النظرية العامة لكينز حيث تبلور ماهية التضخم في وجود فائض الطلب يفوق القدرة الحالية للطاقات الإنتاجية، وتكون الفجوة التضخمية هي التعبير عن هذا الاختلال بين الطلب والعرض[29] .

❖ **المدرسة السويدية** : أضافت المدرسة السويدية إلى النظرية الكمية للنقود عاملا جديدا فجعلت للتوقعات أهمية خاصة في تحديد العلاقة بين الطلب والعرض الكلي، وترى هذه المدرسة أن هذه العلاقة لا تتوقف فقط على مستوى الدخل كما ترى النظرية الكينيزية وإنما تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار[30] .

❖ **الفكر النقدي**: يتفق معظم الإقتصاديين في الفكر النقدي على إن معالجة ظاهرة التضخم المعرقلة لعملية التنمية لن يتم إلا من خلال رسم سياسة النقدية ومالية حكيمة وغير تضخمية، تهدف إلى خلق التوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج عن طريق تغيير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض الطلب[31] .

---

[29] سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص197 .

[30] -رزاق ذياب شعيبث الناشي، تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2010، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد4، العدد8، 2014، ص124 .

[31] -نفس المرجع، ص124 .

❖ **مدرسة شيكاغو** : لقد أدت ظاهرة التضخم الركودي إلى عودة اقتصادي مدرسة شيكاغو وعلى أسهم Friedman-Milton إلى النظرية الكمية للنقود، حيث أقروا بعدم وجود العلاقة بين التضخم والبطالة في المدى الطويل، وأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى نمو عرض النقود بكمية أكبر من نمو حجم الإنتاج، وهو ما يعني أن التضخم ينشأ بسبب الزيادة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة[32] .

II .2.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

التضخم أصبح ظاهرة تعاني منها معظم اقتصاديات دول العالم على اختلاف أنظمتها وفلسفتها الاقتصادية ولو بمعدلات متباينة، فالتضخم ينجم عنه العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي لشل حركته، وفيما يلي سنقوم باستعراض هذه الآثار على النحو التالي:

1- أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يؤثر التضخم تأثير سلبيا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى عجز في ميزانية من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي توجهها زيادة كافية في إنتاج الدخلي. ومن ثم يزيد الميل الحدي للإستيراد ونقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير وتهتز قيمته العملة قياسا بالعملات الأجنبية، ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير، وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية[33].

2- أثر التضخم على توزيع الثروة

نظرا لأن التغيرات في ملكية الثروة ترتبط بالتغيرات في الدخول الحقيقية فإن الذين ازدادت دخولهم الحقيقية بسبب وجود التضخم يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم الحقيقية، بينما يفقد الأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية في ظل التضخم جزاءا من ثروتهم الحقيقية، ذلك أن بعض الأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية يحاولون المحافظة على نفس مستوى المعيشة المعتاد لديهم عن طريق بيع بعض ممتلكاتهم من الأشكال المختلفة للثروة (في شكل أراضي أو عقارات أو أسهم وسندات). في الوقت الذي يقوم بشرائها أصحاب الدخول النقدية المتغيرة والمرتفعة المستفيدة من التضخم. ولذا يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في صالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة [34].

---

[32]-فراجي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص13 .

[33]-بن علال نسيمة، حاج محمد سناء، الاختلالات الاقتصادية في الجزائر (البطالة والتضخم)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2016، ص50 .

[34]-محمدي فوزي ابوالسعود، علي عبد الوهاب نجا، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص236، 237 .

3- أثر التضخم على التجارة الخارجية :

يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما يعني تراجع حجم صادراتها في البلد المعني. كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى ازدياد حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) للبلاد. وتصبح محصلة ذاك النزوع نحو الاستيراد والأحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة[35] .

4- أثر التضخم على سعر الفائدة

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، ومن أهم هذه الآليات آلية تحديد معدل الفائدة وذلك بالخد بعين الاعتبار معدل التضخم المتوقع من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى معدل الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادة فيشر كمايلي[36]:

حيث: $$r = I - F$$

r : معدل الفائدة الحقيقي .

I : معدل الفائدة الإسمي .

F : معدل التضخم .

5- أثر التضخم على هيكل الإنتاج

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي تفيد التنمية في مراحل الأولى، لأن ارتفاع مستويات الأسعار الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية أو التي تتمتع بطبيعة المضاربة، سوف تتجه إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي

[35]-خالد واصف الوزني، مرجع سبق ذكره، ص 164 .

[36]-سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص46 .

أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. مما ينجر عن هذا شلل الصناعات الأساسية إذ أنها تتحمل عباء ارتفاع الأجور في نفس الوقت لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية[37].

6- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي

يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود، أو الذين ارتفعت دخولهم النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في الأسعار، فضلا عن هذه الشريحة الواسعة من المجتمع من العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام والخاص الذين يعدون في مقدمة المتضررين من التضخم وهناك فئة المتقاعدين وأصحاب المدخرات النقدية الذين يعانون من انخفاض القوة الشرائية لدخولهم النقدية بسبب التضخم، أما بالنسبة للفئات المستفيدة من التضخم فيأتي في مقدمتها أصحاب المهن والأعمال الحرة وملاك الأراضي والعقارات، إذ ترتفع دخولهم وعوائد ملكيتهم للأصول الثابتة خلال مدة التضخم، من ذلك نستنتج أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول غير المحدودة وفي صالح ذوي الدخل المحدود[38].

7- أثر التضخم على الادخار والاستهلاك والاستثمار

يؤدي التضخم إلى تخفيض حجم المدخرات الاختيارية الممكنة وزيادة الإنفاق الاستهلاك، كما أنه يؤدي إلى سوء استخدام المدخرات الإجبارية مما يؤثر سلبا في معدل النمو الاقتصادي وبالأخص في البلدان النامية، كما يؤدي إلى أثار السلبية على الاستثمار وأنماطه واتجاه المستثمرين إلى الامتناع عن الاستثمار الداخلي والتوجه نحو الاستثمار في الدول التي تتمتع نقودها بنوع من الاستقرار. أو أنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة. مما يؤدي إلى الحد من الرخاء والنمو الاقتصادي[39].

II .3.2 سياسات معالجة التضخم

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد فكان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية لعلاج هذه الظاهرة وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار .

---

[37]-خليفي فايزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة، 2015، ص54،55 .

[38]-ابتسام علي حسين، أثر التضخم النقدي في سعر الصرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية للمدة (2003-2010)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 104، 2015، ص41 .

[39]-نفس المرجع، ص41 .

1- السياسة النقدية [40]:

تهدف السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات هذه السياسة إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، تتمثل أدواتها فيمايلي:

- **التحكم في الإصدار النقدي**

يمكن السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي التحكم في الإصدار النقدي من خلال وضع خطة نقدية تلاءم بين عرض النقد والطلب عليه للقيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي أكبر من معدل زيادة الإصدار النقدي .

- **سعر الخصم**

هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة الخصم ما لديه من أوراق تجارية و الخزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق، ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك الخارجية على الاقتراض .

- **عمليات السوق المفتوحة**

يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الاقتراض وينخفض حجم النقود في السوق .

2- السياسة المالية[41] :

✓ تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخدامها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

✓ زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة .

✓ خفض الإنفاق الحكومي إذ يعد هذا أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة التداول من النقد في السوق، وبالتالي فان الحد من هذا الإنفاق سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق .

[40]-حمادي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص10 .

[41]-فراجي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص18 .

II.3. علاقة الأجور بالتضخم

يعد التضخم في نظر الاقتصاديين من التحديات الأساسية التي تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، والتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وتآكل الأجور الحقيقية بمعنى انخفاض كميات السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجر النقدي .وارتفاع الأجور النقدية كمحدد للتضخم يؤدي في الغالب لارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب وفقا لقانون الطلب. وفي المقابل يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع القوة الشرائية بالتالي ارتفاع الطلب الكلي. مع محدودية عرض السلع[42] وفقا لنظرية سحب الطلب التضخمي والنظرية الكينيزية فيما عزتها بعض النظريات إلى عوامل جانب العرض مثل نظرية دفع التضخم الناشئ مع دفع النفقة بالإضافة إلى التقليديون الجدد، وقد يفسر التضخم بزيادة عرض النقود وفق النظرية النقدية .

وفيما يخص العلاقة بين أجور والتضخم تحديدا قد ركزت نظرية دفع النفقة على أن ارتفاع الأسعار مدخلات الإنتاج مثل أسعار مواد الخام وأسعار النفط، وأسعار التقنية، وارتفاع الضرائب على السلع الأساسية للإنتاج، وسعر صرف العملة وتكلفة القروض، وأسعار الأراضي وأجور العمال تؤثر على معدلات التضخم [43].

ويلاحظ أن مدرسة التقليديون الجدد يرون أن التضخم ينشأ بسبب جانب العرض، بمعنى أن أي تغيرات أو هزات تؤدي إلى انخفاض في العرض الكلي للسلع والخدمات سوف ينشأ منها ارتفاع في مستوى التضخم مثل تغير أسعار المدخلات وأهمها أسعار الطاقة والأجور.

---

42 http://fac.Ksu.edu.sa/sites/default/files/llq_byn_ljwr_wlmtgyrt_lqtsdy_bhth_tkhrj_df_2016_llsmnr_llmy_lml_1.pdf ،2019/03/30، 19:53، أثير عبد الله الزومان، وآخرون، العلاقة بين الأجور والمتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)، ص5 .

43 نفس المرجع، ص6 .

خاتمة الفصل :

تناولنا خلال دراستنا لهذا الفصل كل ما يتعلق بالأجور والتضخم والعلاقة بينهما، حيث الأجر هو مقابل للعمل المؤدى سواء كان ذهنيا أو عضليا، حيث يسد حاجيات الأجر الضرورية. يتمثل دور الأجر في إحداث التضخم في الاقتصاد القومي في تشكيل حلقة أجر وفي هذا الإطار يقع على عاتق الحكومة تحديد سياسة للأجور بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة والمتوقعة، فالإجراءات الحكومية في هذا المجال تتم بمراسيم وخلال فترة طويلة، حيث يعتبر التضخم انعكاسا لوجود اختلاف في التوازن الاقتصادي كما تلعب الارتفاعات المستمرة للأجور دورا هاما وأساسيا في التطورات الاقتصادية للبلد من خلال آثارها المتمثلة في ظهور الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي والذي ينعكس سلبا على معادلات التضخم سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، فيمكن اعتباره كظاهرة نقدية من خلال أسبابه المتمثلة في التوسع النقدي وزيادة النفقات، كما يمكن اعتبار الظاهرة سعرية من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار، وقد اعتبرت النظرية الكمية أن ارتفاع الأسعار هو نتيجة لكمية النقود.

مقدمة الفصل:

تسعى العديد من الدول لبلوغ مستويات عالية من التقدم وذلك بضبط مختلف المتغيرات الكلية بما يضمن عدم الوقوع في الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، ومن بين أهم هذه الاختلالات ظاهرة التضخم إذ تعتبر من أكبر المشاكل التي تعاني منها جميع الدول إلا أن الدول النامية التمستها بشكل أكثر حدة من الدول المتقدمة باعتبارها انعكاسا للسياسات المتبعة وكنتيجة للزيادات المتتالية في الأجور، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أهم الدراسات الاقتصادية الرأسمالية والتي هي عنصر أساسي في تحريك عمليات الإنتاج في كافة المجالات نظرا لما يمثله هذا المتغير بالنسبة للفرد والمؤسسة والمجتمع، وعليه نعرض في هذا الفضل مختلف الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع لأنها بمثابة الرصيد المصرفي فهي تعطي أفكارا تدعم الدراسة كما تعتبر منطلقا هاما ورئيسيا لأي دراسة سواء كانت نظرية أو تطبيقية، إذ لا يمكن الانطلاق من العدم ولابد من توفر دراسات سابقة التي تتناول المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة الحالية وذلك من أجل التعرف على الأدوات المستخدمة وما توصلوا إليه من نتائج ومقارنتها من أجل زيادة الدقة في النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة الحالية .

I. دراسات وطنية

➢ **دراسة خلاص أسماء(2018)[1]، بعنوان أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية وتنبؤية في آفاق 2022**، تهدف هذه الدراسة لتقييم فعالية ونجاح قرار المتعلق بتعديل قانون النقد والقرض، الذي تم تطبيقه في الجزائر بموجب قرار الموافق لسنة 2017، وذلك بقياس اثر العرض النقدي على التضخم خلال فترة (1990-2016) للكتلة النقدية والتضخم، خلال التعرف في كل منهما للمفهوم والأهمية والأنواع، أما الفصل الثاني تناول فيه الدراسة القياسية لأثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر ثم التنبؤ بمعدلات التضخم .

ومن أجل ذلك استخدم الباحث لهذه الدراسة كل من نموذج الانحدار الخطي ونموذج ARI MAX لدراسة أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر ولتنبؤ بالتضخم .

أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ وجود علاقة طردية بين المتغيرين .
- ✓ عدم زيادة نمو الكتلة النقدية بالشكل المتوقع، وبعد إجراء عملية التنبؤ توصلنا إلى وجود استقرار في المعدلات التضخم خلال السنوات المقبلة .

➢ **دراسة ددوش محمد(2018)[2]، بعنوان تسيير الأجور في المؤسسة الاستشفائية**، حيث تعتبر الأجور ومختلف التعويضات الملحقة بها من أهم حقوق الأساسية للعامل، كما أنها من أهم التزامات صاحب العمل تجاه العامل، ويرجع الاهتمام بهذا العنصر لكونه يكتسب طبيعة مزدوجة، فله وجه إنساني ووجه اقتصادي فهو يمس من جهة حياة الكادحين ماديا ومعنويا ومن جهة أخرى يمس العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين العامل ورب العمل .

قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي الفصل الأول يضم مبحثين (ماهية المؤسسة العمومية الاستشفائية، سياسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الاستشفائية)، الفصل الثاني

[1]-خلاص أسماء، أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم بالجزائر دراسة تحليلية وتنبؤية في آفاق 2022، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018 .

[2]-ددوش محمد، تسيير الأجور في المؤسسة الاستشفائية دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية العمومية "محمد بوضياف-ورقلة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018 .

يضم مبحثين (الأول ماهية الأجر، الثاني إعداد الأجور) أما الفصل الثالث يضم مبحثين (الأول تقديم مستشفى الذي أجريت فيه الدراسة، الثاني سيرورة حساب الأجر) .

من خلال هذه الدراسة قام الباحث بتحليل وتقييم طرق المستخدمة من قبل المستشفيات العمومية الجزائرية لحساب تسيير أجور العاملين ومعرفة دور ومساهمة هذه الأجور على تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف العاملين بالمستشفيات من خلال دراسة الحالة .

توصلت الدراسة إلى أن هذه الأجور لها دور فعال ومهم في تحسين الخدمات المقدمة بالمستشفيات .

- **دراسة شيخة عبد الرؤوف، العياشي أسامة(2017)[3]، بعنوان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة ما بين(1980–2015)**، تهدف هذه الدراسة إلى تأثير بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية على التضخم خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980–2015 ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أهم أسبابه وآثاره، كما تناولت الدراسة عرض مسار تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة(1980–2015). أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناول فيه الباحث تأثير أهم التغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، معدل الفائدة على الودائع، سعر صرف الدينار الجزائري، المعروض النقدي بالمفهوم الواسع) .

استخدم الباحث في هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :

- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الدراسة، حيث تساعد أصحاب القرار على رسم سياسات اقتصادية تقلل من درجة التذبذب في المتغيرات الاقتصادية الكلية في فترات التضخم المرتفع .

[3]–شيخي عبد الرؤوف، عياشي أسامة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة (1980–2015)، مذكرة لنيل شهادة ماستر للعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017 .

➢ **دراسة فراجي فاطمة، يماني أميرة حنان(2017)[4]، بعنوان العلاقة بين التضخم والأجور في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1980-2014)**، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين التضخم والأجور في الاقتصاد الجزائري، والكشف عن اتجاهات تطورهما خلال الفترة المدروسة حيث قسم الباحث الدراسة إلى فصلين، فصل أول الإطار النظري للتضخم والأجور وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية(التضخم ونظرياته وأنواعه وأهم الآثار المترتبة عنه، الأجور ونظرياتها وأنواعها وأهم محدداتها، أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة)، أما الفصل الثاني قام بدراسة تحليلية وصفية قياسية للعلاقة بين التضخم والأجور في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 حيث تطرق ففي المبحث الأول بتحليل تطور معدلات كل من التضخم والأجور على حدا في الجزائر تم استنتاج العلاقة بينهما أما المبحث الثاني قام بصياغة Johansen وتقدير المربعات الصغرى المصححة كليا FMLOS للوصول إلى نتائج تقدير نموذج الأجور والتضخم في المدى القصير والطويل .

تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين التضخم والأجور في الجزائر وهذا ما اتفق مع النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة، كما بينت نتائج تقدير المعنوية التأثير الايجابي للمتغيرات التي قام بها الباحث بدراستها على الأجور .

➢ **دراسة زدون جمال(2016)[5]، بعنوان محددات الإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر**، تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين الإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي باستخدام المقاربة النظرية للإحاطة بكل ما يتعلق الإنتاجية والعوامل المؤثرة عليها بالإضافة إلى علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية كالتضخم الاستثمار الأجنبي والأجور التي توجد بينها وبين الإنتاجية تأثير متبادل باعتبارها عامل محدد للإنتاجية .

قسم الباحث الدراسة إلى جزئين (جزء نظري وجزء تطبيقي)، في الجزء الأول تطرق بالتفصيل للمفاهيم الخاصة بالإنتاجية وقياسها، إضافة إلى الأجور ونظرياتها مع تحليل المحددات والعوامل المؤثرة عليهما، أما الجزء الثاني فخصص إلى دراسة تطبيقية حيث تطرق فيها الباحث إلى عرض مفصل للقطاع الصناعي في الجزائر، والى عرض وتحليل الإنتاجية والأجور ومحدداتهما وختم هذا الجزء بدراسة قياسية على ثلاثة مستويات، حيث تطرق أولا لدراسة قياسية لمحددات الإنتاجية في القطاع الصناعي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات

[4] -فراجي فاطمة، يماني أميرة حنان، مرجع سبق ذكره، 2017.

[5] - زدون جمال، مرجع سبق ذكره، 2016.

الإبطاء موزعة ARDL، وأظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الايجابي للأجور والانفتاح التجاري ومعنوية التأثير السلبي لسعر الصرف الحقيقي والتضخم في المدى القصير والطويل ماعدا متغير الأجور، فقد لوحظ وجود علاقة طردية غير معنوية في المدى القصير، كما قام الباحث بدراسة قياسية لمحددات الأجور خلال نفس الفترة باستعمال منهجية التكامل المشترك وفق طريقة Johansen، وأظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الايجابي لجميع محدداته محل دراسة هذا كمرحلة ثانية، وكمرحلة ثالثة قام بتقدير العلاقة بين الإنتاجية والأجور باستخدام اختبار السببية ل Granger.

أهم النتائج المتوصل إليها :

- ✓ وجود علاقة نسبية بين الأجور والإنتاجية في اتجاه واحد من الأجور إلى الإنتاجية .

- ➢ **دراسة وداد قردة(2013)[6]، بعنوان دور السياسة الجبائية في معالجة مشكلة التضخم دراسة حالة الجزائر،** تهدف هذه إلى تحديد الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في الحد من ظاهرة التضخم التي تعتبر من الظواهر التي تعيق التنمية الاقتصادية، ومن خلال ذلك تسعى السياسة الجبائية إلى أن يكون دورها فعالا من خلال أساليبها ووسائلها في حل مشكلة التضخم ومنه الحماية من التقلبات الاقتصادية .

قسم البحث الدراسة إلى ثلاثة فصول وذلك بوضع إطار نظري لسياسة الجبائية، أهميتها، مرتكزاتها ووسائلها وذلك في الفصل الأول، كذا تحليل كامل لتضخم من خلال دراسة حالة الجزائر .

استخدم الباحث مزيج من المناهج حيث استخدم المنهج الوصفي في التطرق لكل من التضخم والسياسة الجبائية، في حين استخدم المنهج التحليلي في جانب دراسة حالة الجزائر وذلك بتحليل المعطيات الإحصائية الجبائية .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كانت كمايلي:

- ✓ أن زيادة الاقتطاعات الضريبية لرفع إيرادات الميزانية أو تخفيض عجزها يمكن أن يساهم في الحد من معدل التضخم، ذلك أنها تعتبر وسيلة فعالة لامتصاص في الإفراط الطلبي للقوة الشرائية الزائدة .لكي تكون هذه السياسة فعالة، كان على الدولة تطبيق جهاز كاملا من معدلات الضرائب المختلفة.

[6]–دراسة وداد قردة، دور السياسة الجبائية في معالجة مشكلة التضخم دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.

✓ الضرائب هي أداة فعالة مستعملة في الجزائر للتحكم في ارتفاع الأسعار المستمرة على مر السنين والسياسة الجبائية هي جزء من السياسات الاقتصادية التي تستعملها الجزائر لمواجهة التضخم.

➢ **دراسة كركاشة حسين (2012[7])، بعنوان اثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية (دراسة إحصائية)**، تهتم هذه المذكرة بدراسة الآثار الناتجة عن تجاهل ظاهرة التضخم على قيمة ما تحتويه القوائم، ذلك من خلال استبيان موجه إلى معنيين وأكاديميين في مجال المحاسبة وتطرقت الدراسة إلى كيفية إزالة هذه الآثار بهدف إعطاء الصبغة الحقيقية للأرقام المحاسبية وتعزيز فائدة متخذي القرارات من القوائم المالية المعروضة. لذلك ارتئ الباحث أن يقسم بحثه إلى أربع فصول حيث تناول في الفصل الأول ظاهرة التضخم من مفهوم، أنواع، أسباب، آثار، نظريات وسائل مكافحة التضخم، أما الفصل الثاني فتناول فيه ضوابط تحقيق محتوى الإعلامي للقوائم المالية أما الفصل الثالث فخصص الدراسة تجاهل التضخم على القوائم المالية و آليات استبعادها حيث درس فيه أسس قياس المحاسبي، أثر التضخم على القوائم المالية و محاسبة التضخم، أما الفصل الرابع فخصص لدراسة وتحليل الاستبيان لذلك استعمل الباحث المنهج الوصفي الذي تم استعماله في الجانب لسرد المفاهيم و لتناول المحتوى الإعلامي للقوائم المالية و دراسة آثار التضخم على القوائم المالية، أما المنهج التحليلي فاستعمل في الدراسة الميدانية من أجل تحليل استبيان، كما تمت الاستعانة كذلك بالبرامج المعلوماتية المستخدمة في تحليل أجوبة الاستبيان و هي برنامج spss و برنامج excel

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كانت كمايلي :

✓ توصلت الدراسة إلى أنه يتم تصحيح القوائم المالية من أثار التضخم بتعديل مبدأ التكلفة التاريخية وفق مستوى العام للأسعار أو من خلال الطرق البديلة للتكلفة التاريخية المتمثلة في القيمة الجارية و طريقة القيمة الجارية وفق وحدة النقد الثابتة

✓ يجب على المؤسسات و عند تطبيقها لنظام محاسبي للتضخم أن تتقيد بمحدد "العائد و التكلفة " أي أن تكون عوائد تطبيق هذا النظام أكبر من أثار السلبية للتضخم على القوائم المالية .

✓ التجارب الدولية في معالجة آثار التضخم تنصب في محاسبة التضخم حسب التكلفة التاريخية المعدلة وحسب التكلفة الجارية .

[7] كركاشة حسين، أثر التضخم على محتوى الإعلامي للقوائم المالية دراسة إحصائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

➢ **دراسة مقراني حميد (2012)[8]، بعنوان اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)**، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم ونجاح السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر وذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم اللذان يعتبران مؤشران أساسيات في اقتصاد أي دولة، من أجل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى قسم نظري والذي بدوره قسم إلى ثلاثة فصول لتوضيح المفاهيم الاقتصادية الأساسية حول الإنفاق الحكومي وأثاره الاقتصادية والذي تناوله البحث في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فخصص التضخم في النظريات الاقتصادية حيث تناول في هذا الأخير المفهوم، أنواع، أسباب وطرق قياس التضخم، أما الفصل الثالث فخصص للبطالة. قسم تطبيقي يقدر فيه الباحث أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم خلال (1988-2012) وذلك باستعمال الأدوات القياسية الإحصائية.

قد توصلنا من خلال نتائج الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة طفيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية، وبذلك نستطيع القول بان السياسة التوسعية للدولة الجزائرية كانت ناجحة وفعالة .

حيث أثبت الدراسة انه توجد علاقة طردية ضعيفة بين نفقات العامة و معدل تضخم في الجزائر حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جدا في ارتفاع الأسعار.

➢ **دراسة حمادي خديجة (2009)[9]، بعنوان علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التضخم و الأجور وذلك من خلال تحديد سياسات الأجور التي تسمح بتحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد وضمان رفاهية المجتمع من اجل إبراز الأساس النظري و التحليلي لظاهرة التضخم و مدى تأثر معدلاته بارتفاع مستوى الأجور، لذلك قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تناول الباحث في الفصل الأول التضخم و الأجور في النظرية الاقتصادية وذلك من خلال التعريف، الأنواع، الأسباب و الآثار الاقتصادية لكل من التضخم و الأجور، أما الفصل الثاني فخصص للتضخم و علاقته بالأجور في الجزائر خلال

[8] -مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر(1988-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2012.

[9] -حمادي خديجة، مرجع سبق ذكره، 2009.

الفترة (1970-2005) وذلك من خلال مسار التضخم في الجزائر، أما الفصل الثالث خصص لنماذج المفسرة لعلاقة الأجور بالأسعار .

استخدم الباحث مزيج من المناهج حيث استعمل المنهج التحليلي في محاولة لفهم الأسس والعلاقات الكمية والمتمثلة في الرسوم البيانية والنسب المئوية وحساب المعدلات لتحليل مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، أما المنهج الاستقرائي فقد تم استخدامه لتقدير النموذج و اختبار صحة الفرضيات الموضوعة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كانت كمايلي :

✓ من بين العوامل التي ساعدت على تفاقم عجز الميزانية، ارتفاع كتلة الأجور الموزعة و عدم ارتباطها بالإنتاج وإنما بمتغيرات خارجية محددة من قبل الدولة حيث التزمت البنوك منح قروض قصيرة المدى غير قابلة للاستيراد للمؤسسات العمومية.

✓ عملت الدولة في إطار تطبيق برامج التعديلية الهيكلي على مكافحة التضخم من خلال تقليص الرواتب والأجور و تطبيق مجموعة من الإجراءات للحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات العمومية كتقليص ساعات العمل و تخفيض من الإحالة على التقاعد من خلال توسيع نظام التقاعد المسبق في المؤسسات و الإدارات العمومية و عموما فان تحقيق التوازن المالي في المؤسسات و أعادة هيكلتها تم على حساب عنصر العمل بدل تشجيع الإنتاج و تحسين الإنتاجية.

✓ بينت نتائج الاختبار الإحصائي لعلاقة فليبس بناءا على بيانات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2005) وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة خلال فترة تطبيق النظام الاشتراكي نتيجة انتقاء علاقة العمل الليبرالية و المتمثلة أساسا في حرية المنافسة ثم تحولت إلى علاقة عكسية خلال فترة تطبيق خلال فترة تطبيق برامج صندوق النقد الدولي حيث كان انخفاض معدل التضخم على حساب معدل البطالة الذي شهد ارتفاعا ملموسا.

➢ **دراسة عبود حسام الدين (2009)[10]، بعنوان سياسات الحد من التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر،** تهدف هذه الدراسة إلى الحد من ظاهرة التضخم المستوردة من خلال معرفة ظروف نشأته و كيفية انتقاله في ظل محيط اقتصادي عالمي مترابط و متداخل تزيد فيه درجة حساسية البلد للتطورات العالمية، لذلك قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث خصص في الفصل الأول للإطار النظري لظاهرة التضخم المستورد، أما الفصل الثاني فخصصه لدور السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة التضخم المستورد،

[10] -عبود حسام الدين، سياسة الحد من التضخم المستورد الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2009.

أما الفصل الثالث فخصص لدراسة حالة الجزائر من خلال السياسات التي اتبعتها الدولة للحد من ظاهرة التضخم المستورد.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

- ✓ إن اعتماد الاقتصاد المحلي في نموه الاقتصادي على العالم الخارجي وبالتالي فان انتقل التضخم سيكون سهل.
- ✓ إن مرونة أسعار الصرف في حالة العرض و الطلب عليها قد يجنب الدولة أثار التضخم على الأقل في الأجل القصير.

II. دراسات عربية

- ➢ **دراسة حاتم احمد عديلة (2014)[11]، بعنوان تقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية النقدية و أسعار الأسهم في سوق دبي المالي،** تهدف هذه الدراسة إلى البحث العلاقة الطويلة الأجل بين كل من أهم المتغيرات الاقتصادية النقدية المتمثلة في أسعار النفط، عرض النقود، التضخم، وبين أسعار الأسهم بسوق دبي المالي و علاقة السببية بينهما باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة، ما يساعد على وضع السياسات الاقتصادية، كذلك الإشارة إلى مدى التنافسية داخل الاقتصاد الإماراتي من خلال تقدير العلاقة بين الأسعار النفط و أسعار الأسهم، لذلك استخدم الباحث أسلوب التكامل المشترك و نموذج تصحيح الأخطاء في تقدير العلاقة بين المتغيرات و من خلال عدة اختبارات

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- ✓ إن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل العائد الحقيقي على رأس المال، حيث تزيد أرباح الشركات بنسبة اقل من ارتفاع الأسعار، يؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار الأسهم.
- ✓ تتأثر الأسعار الأسهم بدرجة كبيرة بزيادة عرض النقود M_2،حيث يؤدي ارتفاع عرض النقود بنسبة 1%الى ارتفاع الأسهم بنسبة 4.3% .

- ➢ **دراسة ماجد حسني صبيح(2015)، بعنوان تحليل العلاقة بين معدلات تضخم الأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)**، تهدف هذه إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم التي تم قياسه بالرقم القياسي بأسعار المستهلك وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين باجر في الاقتصاد الفلسطيني

[11]- حاتم أحمد عديلة، تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية النقدية وأسعار الأسهم في سوق دبي المالي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2014.

خلال الفترة (2004-2013) حيث ركزت الدراسة على مواطنين الفلسطينيين فقط و استثنت العاملين في الكيان.... و المستوطنين كما تناول الباحث تحليل المدرسة النقدية الكلاسيكية، الكينزية والمدرسة الحديثة (مدرسة شيكاغو) في تحليل التضخم، كما اقترح الإجراءات السياسات الملائمة التي تساعد صناع القرار للتقليل من التضخم والحد من تناقص الأجور الحقيقية، كما تناول الباحث تبعية الاقتصاد الفلسطيني خصوصا قطاع غزة إلى المستعمر الذي ساهم في رفع البطالة و زيادة الأسعار.

قد تم تحليل علاقة الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك و الأجور الحقيقية للعاملين باجر في الاقتصاد الفلسطيني للفترة محل الدراسة وتبعا لثلاثة مستويات جغرافية هي : مستوى الضفة الغربية و قطاع غزة مجتمعة، مستوى الضفة الغربية ومستوى قطاع غزة كل على انفراد، لذلك اعتمد الباحث المنهج الوصفي في تحليل بيانات معدلات التضخم و الأجور الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كانت كمايلي :

✓ إن معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني مقاسا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPIتزداد معدلات بمعدلات اكبر من الزيادات معدلات الأجور الاسمية مما انعكس في انخفاض بمعدلات الأجور الحقيقية .

➢ **دراسة محمدين عبد الله الجراح، (2011)[12]، بعنوان مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية(دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال المدة الزمنية(1970-2007) وذلك ضمن إطار نموذج العرض الكلي، باستخدام الطرائق القياسية الحديثة ، وركز البحث على عدد من العوامل الخارجية مثل مستويات الإنتاج في الدول الصناعية والمؤشر العالمي لأسعار الصادرات، فضلا عن عدد من العوامل الداخلية علاوة على ذلك، يقدم البحث تحليلا للوضع الاقتصادي في المملكة مع التركيز على ظاهرة التضخم والعوامل المسببة له، لذلك استخدم المنهج القياسي لتحديد الارتباط الذاتي المتباطئ، وذلك لتحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة .

أهم النتائج الدراسة كانت كمايلي:

[12]-محمد ين عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص 133، 153.

✓ أن العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي والأسعار العالمية للصادرات، ودرجة الانفتاح)، قد أظهرت تأثيرا واضحا في معدل التضخم في المملكة في الأجلين الطويل والقصير وبمستوى معنوية 1% ، مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد المحلي مع نظيره العالمي .

✓ ظهور السياسة النقدية، ممثلة في معدل نمو النقود، كعانل مهم في التأثير في معدل التضخم، سواء في الأجل القصير أو الطويل، هذه النتيجة تفند وجهة النظر التي ترى أن السياسة النقدية في المملكة غير مؤثر بسبب ربط الريال السعودي بالدولار، إذ من المتوقع أن تكون السياسة النقدية للمملكة السعودية مرتبط بنظيرتها الأمريكية ما يعني أن المؤسسة النقد قد لا تستطيع فعليا استخدام السياسة النقدية بشكل فعال لمعالجة التضخم .

➢ **دراسة محمد كمال حسين رجب (2011)[13]، بعنوان The effect of sumptuous Policy on inflation in Palestine**، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثر السياسة الانفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996-2008)، وأيضا إلى التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني بالإضافة إلى التصرف على التضخم الراهنة في فلسطين، لذلك قسم بحثه إلى أربعة فصول حيث تناول في الفصل الأول دراسات السابقة أما الفصل الثاني فتناول السياسة الانفاقية والتضخم وخصص الفصل الثالث لواقع السياسة الانفاقية والتضخم وتأثيرهما على الاقتصاد الفلسطيني أما الفصل الرابع فقد خصصه الباحث لدراسة التطبيقية اعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل البيانات وذلك باستخدام تحليل الوصفي الذي يعتمد على استخدام الجداول والنسب المئوية وذلك باستخدام(EXEL) والبرنامج الإحصائي(SPSS) من خلال معامل الارتباط وتحليل الانحدار، حيث قام الباحث بمقارنة فرضيات البحث التي تم تحديدها وبين النتائج الفعلية لتحليل الانحدار الخطي البسيط، والانحدار الخطي المتعدد والذي يوضح علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

✓ وجود تأثير إحصائي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الإقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية) على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، أي إن الزيادة في إجمالي النفقات، تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يؤكد بان السياسة الانفاقية مطبقة في الأراضي

[13]- محمد كمال حسين رجب، **The effect of sumptuous Policy on inflation in Palestine** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد العلوم الإدارية بجامعة الأزهر، غزة، 2011.

الفلسطينية لم تنجح في علاج مشكلة التضخم نظرا لوجود مؤثرات داخلية ومؤثرات خارجية، كتبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال ولذلك تم التوصل إلى أن غالبية المساعدات الخارجية يتم توجيهها لتغطية نفقات الجارية، ولا يتم توجيهها لإنشاء مشاريع استثمارية ..... إيرادات مستقلة للاقتصاد الفلسطيني .

- **دراسة عماد الدين احمد المصبح(2005)[14]، بعنوان determinats of inflation in syria during the period(1970-2004)** ، تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في التضخم لدولة سوريا واستخدم أسلوب التكامل المشترك واختيار السببية في قياس هذا الأثر، وقد تم تحديد المتغيرات المؤثرة في التضخم (الرقم القياسي للأسعار) باستناد إلى متغيرات اقتصادية التي تناولت هذا الموضوع والمتمثلة في السياسة النقدية للدولة ومؤشر الركود الاقتصادي، حيث تناول الباحث تفسير التضخم وفق النظريات الاقتصادية من اجل إلمام الجيد لظاهرة التضخم .

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي في تحليل بيانات التضخم والأسلوب الكمي في تقدير دالة محددات التضخم خلال فترة الدراسة، حيث اعتمد الباحث على البيانات الصادرة من المجموعة الإحصائية السورية التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء في سورية .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- ✓ تشير النتائج إلى أن التضخم في سوريا خلال فترة الدراسة كان تضخما بضغط الطلب خاصة في فترة الثمانينات، حيث قامت الحكومة بتمويل إنفاقها في مرحلة الأزمة من خلال طبع النقود بكميات كبيرة (التمويل بالعجز) كما يمكن وصف التضخم وخاصة في فترة التسعينات، بأنه تضخم يدفع التكلفة الناجمة عن ارتفاع أسعار المستوردات، وقد توصل البحث إلى أن هناك اثر طويل الأجل بين كل من مؤشر الركود الاقتصادي ومؤشر السياسة النقدية في التضخم في سورية، وكذلك تبين أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل متجهة من هذين المؤشرين إلى مؤشر التضخم .

- **دراسة يوسف فالح الحنيطي (1996)[15]، بعنوان اثر التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن،** تهدف هذه الدراسة إلى قياس التضخم المستورد وتحليل معدلاته ومؤشراته وآثاره على التضخم المحلي

[14]– عماد الدين أحمد المصبح، **determinats of inflation in syria during the period(1970-2004) ، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد34، العدد 4، ص45، 71.**

[15]– يوسف فالح الحنيطي، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يرموك، 1996.

والتجارة الخارجية في حالة الاقتصاد الأردني للفترة (1993-1996) لذلك قسم الباحث هذه الدراسة إلى خمس فصول حيث تناول في الفصل الأول الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فتناول التضخم الاقتصادي في الأردن الذي خصصه الباحث في التعريف والطرق قياس التضخم . أما الفصل الرابع فخصص لتحليل الإحصائي للتضخم المستورد في دولة الأردن . كما خصص الباحث الفصل الخامس للنتائج والتوصيات لذلك استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي والقياسي من اجل تحليل الإحصائيات لإجابة عن الفرضيات .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- ✓ تستورد الأردن معظم السلع من الدول الرأسمالية المصدرة للتضخم إذ بلغت نسبة الاستيراد من هذه الدول 45% من قيمة الاستيراد الكلية .
- ✓ نتيجة لارتفاع الميل المتوسط لاستيراد في الأردن فان تخفيض سعر الصرف الدينار الأردني سيعرض الاقتصاد
- ✓ لقد ارتفع التضخم المستورد ليبلغ في بعض السنوات نسبة اكبر من معدل التضخم المحلي وذلك لان الدولة تعتمد في صناعتها على مواد الخام المستوردة .

III. دراسات أجنبية

- ➢ دراسة **kashab bahattrai (2017)**[16]، بعنوان **déterminants of woges and labour supply in the UK** ، هدفت هذه الدراسة على التعرف على السوق العمل في الولايات المتحدة و ركزت بدرجة كبيرة على تفسير و تحليل محددات الأجور، حيث تم التطرق إلى جانب النظري لسوق العمل باستخدام الأسلوب الوصفي، أما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام أسلوب التحليلي الكمي باستعمال لبرنامج الإحصائي SPSS من اجل تحليل البيانات التي اخدت و تقييمها وقد لخصت الدراسة مجموعة من النتائج، حيث انه كانت هناك علاقة طردية بين سنوات التعليم و الأجور حيث أن هذه الأخيرة تشير بشكل كبير على الموظفين وان اكبر دخل يمكن أن يحل عليه العامل يكون بعد 45 سنة من الخبرة في العمل كما أكدت الدراسة على وجود تفاوت كبير وواضح في التوزيع الإجمالي للأجور في المملكة المتحدة كما إن هناك فجوة في الأجور التي لها بالجنس و يزيد متوسط الأجر الذكور بنسبة 25% عن النساء كما أن أجور العاملين الذين يملكون مهارة أعلى واكبر من أجور العمال الآخرين و أظهرت النتائج وجود اختلاف في الأجور المتعلقة باللغة فتزيد الأجور

[16]- kashab bahattrai, déterminants of woges and labour supply in the UK, Chinese business, review, mars 2017.

الخاصة بالعمال الذين يتقنون اللغة الإنجليزية 24.9 % عن الذين يمتلكون مهارات لغوية ضعيفة وكذلك هناك اختلاف حسب المناطق حيث تمكنت المدن الكبرى من اخذ المراتب الأولى و التحصل على أعلى الأجور مقارنة بالمناطق الأخرى

- دراسة **samuel s.parashima (2017)[17]**، بعنوان **determinats of real wage public sector in kenya** ، تناولت الدراسة مختلف العوامل التي تؤثر على الأجور الحقيقية في القطاع العام من اجل تحقيق ذلك استخدمت الدراسة تحليل الوصفي والاستقرائي باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS) لدراسة محددات الأجر الحقيقي في فترة زمنية معينة كما استخدمت دراسة البيانات الكمية التي جمعها من أجور القطاع العام، الحد الأدنى للأجور، الهياكل الحكومية ومعدل التضخم وشملت الدراسة أيضا على اختبارات جدر الوحدة واختبارات الارتباط إضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ، حيث أكدت النتائج تباين الاختلاف بين الأجور الحقيقية ومعدل التضخم، وهيكلت الحكومة والأجر الأدنى، وان كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على الأجور الحقيقية من خلال النتائج الإيجابية الموضحة في الدراسة، كما أثبتت الدراسة أن الأجر الحقيقي في تزايد مستمر مما يستبعد معاناة الدولة من شروط المنافسة الدولية. كما دعت الدولة بالمحافظة على سياسة الأجور الخاصة بالعمال من اجل تحفيزهم وزيادة إنتاجياتهم وكذلك مراجعة جميع الوظائف الخاصة بالإيرادات الحكومية والمؤسسات لان كل هذه العوامل تهدف غالى تعزيز استقرار الأسعار من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية للعمال وتحسين المستوى المعيشي خاصة لذوي الأجور المنخفضة .

- دراسة **sallahuddin hassan، mohd zaini abd karim، sok-gee chan،(2016)[18]**، بعنوان **minimum wag policy and coumtry's technical efficiency**، هدفت هذه الدراسة على تطبيق الحد الأدنى للأجور في ماليزيا، حيث قررت الحكومة تطبيقها في الآونة الأخيرة رغم معرفة بعض الأوساط على الصعيد الوطني التي أكدت بأن الأجر الأدنى سيؤدي إلى الزيادة في تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وبالتالي سيضر بالمنافسة الماليزية مع مختلف الدول الأخرى على الرغم أيضا من أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن للأجر الأدنى تأثير سلبي على التوظيف، وان قانون الحد الأدنى للأجور وإذا كان مرتبط باجر السوق يمكن أن يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وفقدان الكفاءة في الاقتصاد الكلي .

[17]- samuel s.parashima, determinats of real wage public sector in kenya, international journal of economic, commerce and management, novembre, 2017.
[18]-sallahuddin hassan, mohd zaini abd karim, sok-gee chan, minimum wag policy and coumtry's technical efficiency, journal of economies and financial issues, 2016.

بما انه لا يوجد دراسة تربط الحد الأدنى للأجور بكفاءة الدولة ومن هنا فان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل تأثير السياسة الأجر الأدنى على كفاءة الدولة الماليزية من خلال تقدير نموذج الانحدار والبرمجة الخطية، وأكدت نتائج التقدير انه لا يوجد فرق الكفاءة الإنتاجية العامة بين الدول سواء مع أو بدون سيادة الحد الأدنى للأجور ومن ثم فهي غير ضارة لفعالية الاقتصاد، علاوة على ذلك بغض النظر إلى البلدان التي لديها سياسة الحد الأدنى في مستوى معين له تأثير إيجابي على الكفاءة الاقتصادية حيث تشير النتائج إلى أن الحد الأدنى للأجور يساعد على زيادة الكفاءة البلد شرط أن لا يكون المعدل تجاوز المستوى الأمثل في ماليزيا.

- **دراسة Masagus (2016)[19]، بعنوان inflation, differential, determinants and convergence evidence from indonesia subnational data**، تناولت هذه الدراسة ديناميكيات التضخم من خلال الحركات المشتركة وغير المتجانسة للتضخم في الأقاليم الاندونيسية المختلفة، واستخدمت التحليل العاملي لمعرفة ديناميكية التضخم الإقليمية والمحلية. وخلص البحث إلى نتائج تؤكد أهمية العوامل المحلية بنفس القد مع العوامل الإقليمية في بيان مصادر التضخم عبر الأقاليم الاندونيسية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاختلافات بين مؤشرات الاقتصادية تتعلق أساسا بخصائص الاقتصاد الاندونيسية وهي الهياكل الاقتصادية والمنافسة في السوق ودرجة الانفتاح، وتكلفة عوامل المدخلات والمحددات المحلية وذلك بالنظر إلى دلالات تلك المتغيرات المحلية .....شرح الاختلافات في مؤشرات على المستوى الإقليمي وهذا يؤكد من جهة أخرى أن السياسات الاقتصادية التكاملية داخل اندونيسيا حاليا ما تزال تواجه صعوبات .

- **دراسة simuel a laryca & ussif bachid sumaila (2001)[20]،بعنوان determinat of inflation in Tanzania**، حاولت الدراسة شرح المحددات الرئيسية للتضخم في تنزانيا سواء على المدى الطويل أو المدى القصير حيث بلغ معدل التضخم حوالي 30 % في سنة 1990 وانخفض إلى حوالي 13 % في نهاية عام 1998 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، استفاد إلى بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992-1998 و المتغيرات التالية M و GDPو EXC وتشير النتائج إما في المدى القصير أو على المدى الطويل، انه يتأثر أكثر بالعوامل النقدية والى حد اقل بالتقلبات في النتائج أو انخفاض سعر الصرف .

[19] -Masagus, inflation, differential, determinants and convergence evidence from indonesia subnational data, the journal of developing aseas, vol 50, n°5, 2016, pp276 .
[20] -simuel a laryca & ussif bachid sumaila, determinat of inflation in Tanzania, che.michelsen institute development studies and human rights, Bergen, Norway, 2001.

- **دراسة Malin andersson (2009)[21]، بعنوان" detrminant of inflation and price level differentials Across the euro area countries european central bank**، بحثت دراسة محددات التضخم ومستوى الأسعار لدول منطقة اليورو، باستخدام طريقة بايل خلال الفترة 1999-2006 وتشير النتائج أن مستوى الأسعار في كل دول منطقة اليورو يتحدد عن طريق الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والذي بدوره تحدده مستويات الإنتاجية والاستهلاك.

[21] -Malin andersson, determinants of inflation and price level differentials across the euro countries, European central, working paper series, December 2009.

خاتمة الفصل :

لقد اختلفت الدراسات السابقة بمجملها في تأكيد طبيعة العلاقة بين التضخم والأجور فأغلبهم توصلوا إلى وجود علاقة طردية موجبة بين التضخم والأجور بحيث أن زيادة التضخم أي ارتفاع مستوى العام للأسعار يؤدي إلى مطالبة العمال بزيادة الأجور الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف منتجات وبالتالي الزيادة في أسعارها وعليه فان زيادة التضخم يواجه زيادة الأجور والذي يوافقها زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات وتخفيض أسعارها وبالتالي الحفاظ على استقرار الأجور بينما توصل البعض الآخر من الباحثين إلى وجود علاقة عكسية بينهما وهذا يعود إلى اختلاف في العينة والفترة المدروسة ونماذج التقدير المستخدم .

مقدمة الفصل:

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل البيانات والمعطيات الخاصة بالأجر الحقيقي والتضخم خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017 وذلك لتوضيح أهم التغيرات التي طرأت عليها خلال هذه الفترة، وأيضا سنحاول توضيح العلاقة التي تربط بينهما من خلال دراسة قياسية ببناء نموذج قياسي يفسر تغيرات الأجر الحقيقي بدلالة المتغيرات المفسرة، من أجل الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط الأجر الحقيقي بالتضخم في المدى الطويل و المدى القصير نستخدم طريقة أنجل جرانجل، وذلك بدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير، نستعمل طريقة المربعات العادية من أجل الخروج بتقدير أمثل نتائج لانحدار التكامل المتزامن

I. 1 .دراسة تحليلية لتطور الأجر الحقيقي و التضخم في الجزائر للفترة (1980-2017) .

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980-2017 عدة تغيرات اقتصادية حيث خرجت من النظام الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال ثم دخلت بعد ذلك إلى مرحلة انتقالية بالاتجاه النظام الرأسمالي حيث أن هذه التحولات مست العديد من المتغيرات الاقتصادية ومن بينهما الآجر الحقيقي والتضخم .

I. 1. 1 دراسة تحليلية لتطور الأجر الحقيقي للفترة مابين (1980-2017) .

سنوضح تطور الأجر الحقيقي وفقا للمعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2017 والذي هو مبين في المنحنى التالي:

الشكل رقم (2): تطور معدل الأجر الحقيقي للفترة (1980-2017)

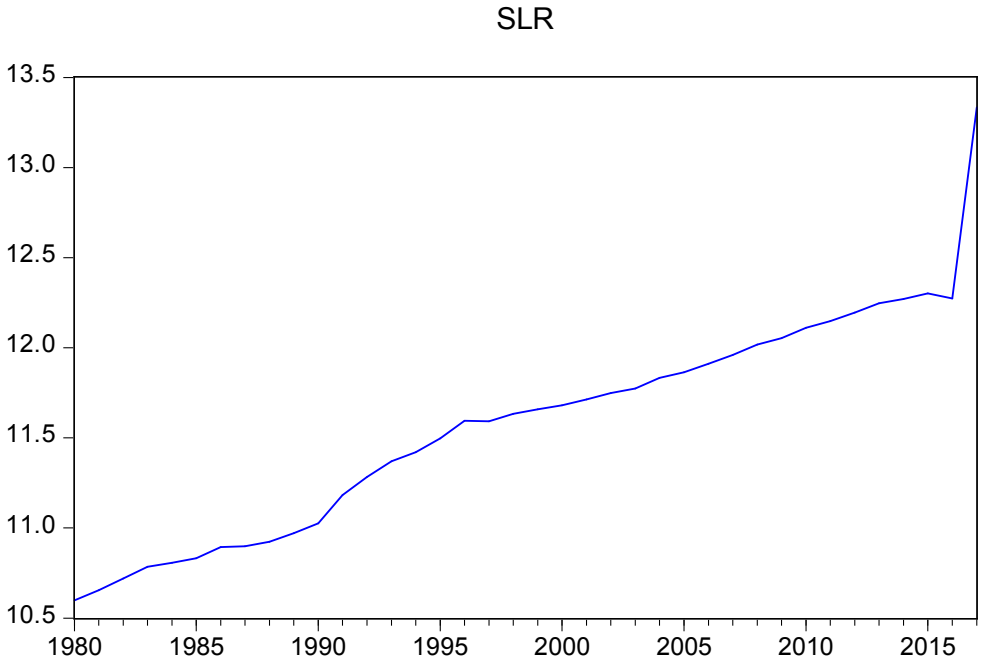

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

و الجدول التالي يمثل دراسة وصفية لتطور الأجر الحقيقي:

	Mean	Median	Max	Min	StdDev	SKewnes	Kurtosi	Jarque-Berra	Prob	Sum	SumSpdev	Observations
SLR	11.57	11.64	13.33	10.59	0.60	0.33	3.09	0.72	0.96	439.77	13.61	38

الجدول رقم (1): دراسة وصفية لتطور الأجر الحقيقي خلال فترة (1980-2017)

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

من خلال الشكل نلاحظ إن مسار الأجور في ارتفاع متواصل ومستمر خلال فترة الدراسة، وهذا ناتج عن ارتفاع أسعار مواد الخام وأسعار النفط، وأيضا عن فترة التسيير المركزي الذي شهدت توزيع الريع البترولي على الأفراد مع انخفاض الإنتاجية، كما أدى تطبيق برنامج إعادة الهيكلة إلى حدوث زيادات كبيرة في الكتلة الاجرية، فغالبا ما كانت تتم الزيادات في الأجور في هذه الفترة بموجب قوانين وذلك خلال فترة طويلة نسبيا.

حيث أنه بالرغم من انخفاض كتلة الأجور سنة 2016 بسبب انخفاض أسعار البترول إلا أنها ارتفعت بعد ذلك في سنة الموالية.

إلا أن ذلك غير كافي لتأمين حياة لائقة بسبب ارتفاع المواد الاستهلاكية والخدمات وكذلك ارتفاع معدلات التضخم وتدني القيمة المالية للعملة الوطنية وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية .

I. 1. 2 دراسة تحليلية لتطور التضخم في الجزائر للفترة 1980-2017

للتوضيح تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980-2017 من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 3: تطور معدل التضخم للفترة (1980-2017)

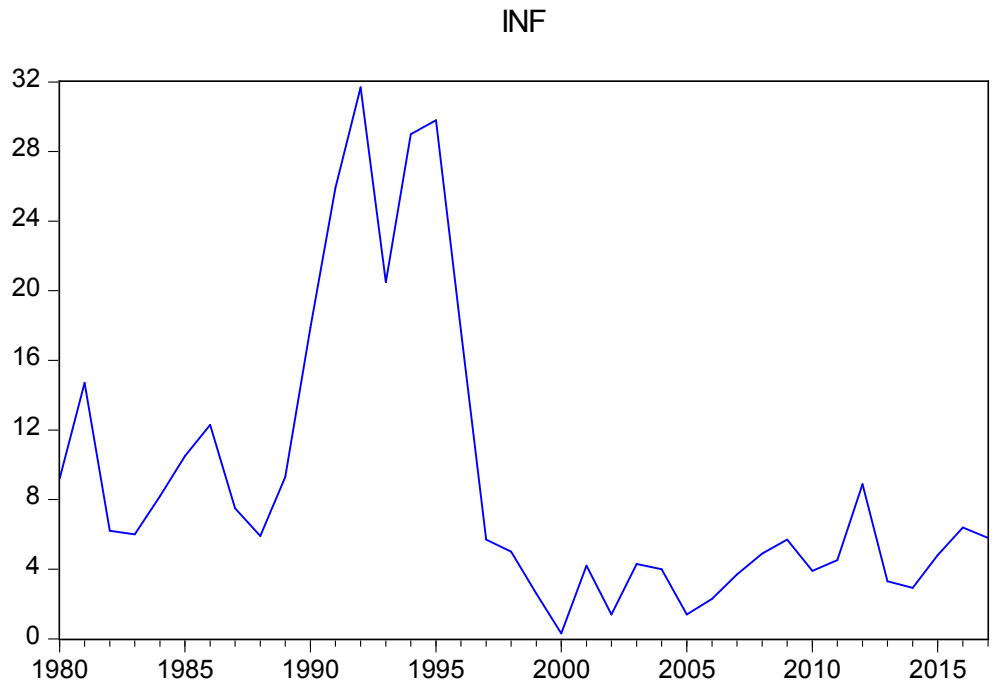

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

و الجدول التالي يمثل دراسة وصفية لتطور معدلات التضخم:

الجدول رقم 2: دراسة وصفية لتطور معدلات التضخم خلال فترة (1980-2017)

	Mean	Median	Max	Min	StdDev	SKewnes	Kurtosi	Jarque-Berra	Prob	Sum	Sum SpDev	Observations
inf	9.16	5.85	31.7	0.30	8.34	1.49	4.16	16.33	0.0002	348.33	2574.79	38

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال المنحنى البياني وجودة تذبذبات خلال فترة الدراسة حيث شهدت معدلات التضخم في الجزائر مستويات مرتفعة جدا خلال الفترة (1980-1995) حيث أخذت في الارتفاع من 5.9% سنة

1988 إلى 31.66 % سنة 1992 كأقصى معدل تضخم سجل على طول فترة الدراسة وهذا راجع إلى رفع الدعم الحكومة عن الأسعار وتحريرها حيث لجأت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية هذا الأجراء اتخذته في إطار الاستعداد الائتماني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي كما ارتفعت نسبة أسعار السلع المحررة إلى 84 % من إجمالي السلع لنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في سنة 1994 وبعد سنة 1996 عرفت هذه الفترة انخفاض واضح في معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة. حيث بلغ 17.7% سنة 1996 فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة ليقتصر على معدل 0.33% سنة 2000 كأدنى مستوى على طول فترة الدراسة وهذا نتيجة للوضعية المالية التي عرفتها البلاد بسبب الهزة التي تعرض لها سوق النفط العالمي.

وبعد سنة 2000 بقيت معدلات التضخم في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث عرفت ارتفاع ضئيل سنة 2001 بمعدل 4.2% وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3 % ويعود هذا الارتفاع خاصة إلى فئة المواد الغذائية بنسبة 6% والنقل والاتصالات بنسبة 11%كما سجلت انخفاض في معدل التضخم سنة 2002 قدر ب 1.4% بسبب انخفاض الكتلة النقدية إلى 17.3% كما ارتفعت سنة 2009 مسجلة أعلى معدل للتضخم خلال الفترة (2009-2000) حيث شهد عام 2012 ارتفاعا كبيرا في معدل التضخم فاق 8% ويفسر هذه الزيادة بارتفاع أسعار المواد الغذائية ب 3.6% مع زيادة أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ب 7.07% ومنتجات الغذائية الصناعية ب 0.36% .

وفي سنة 2013 بلغ التضخم نسبة3.25 %بعد أن سجل أعلى مستوياته سنة 2012. فوضحت الحكومة سياسة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية وهو ما سمح بخفض نسبة التضخم وإبقائه في مستوى معقول .

إن انخفاض سعر النفط في نهاية 2015 أدى الى ارتفاع معدل التضخم بما يقارب 4.8% ليبلغ سنة 2016 بـ 6.4 % ثم تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 5.8 % في نهاية 2017 .

I. 1. 3 دراسة تحليلية لتطور معدل البطالة للفترة مابين (1980-2017)

إن معدل البطالة في الجزائر عرف تذبذبات كبيرة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 4 : تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1980-2017)

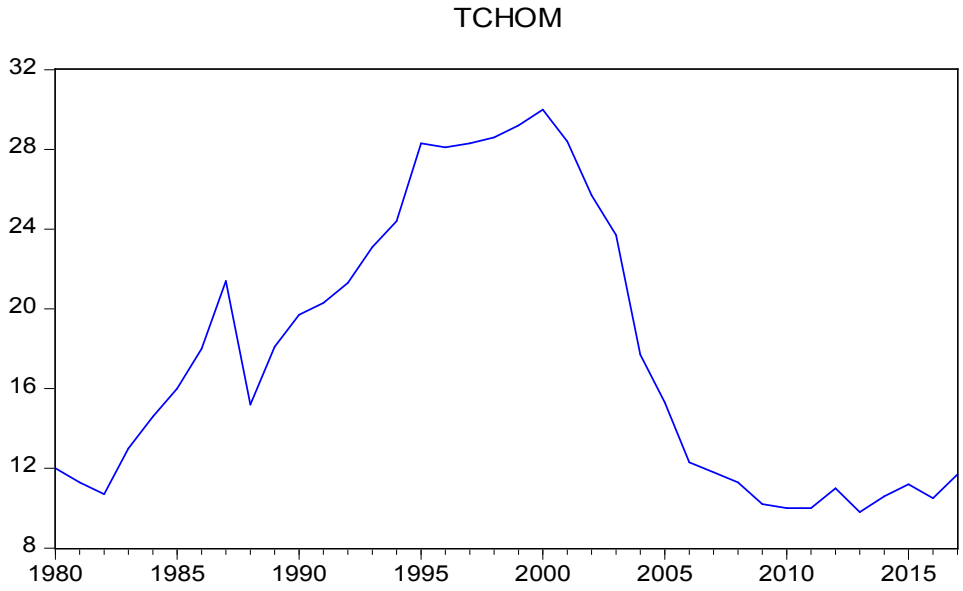

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

و الجدول التالي يمثل دراسة وصفية لتطور معدلات البطالة:

الجدول رقم 3: دراسة وصفية لتطور الأجر معدلات البطالة خلال فترة (1980-2017)

	Mean	Median	Max	Min	StdDev	SKewnes	Kurtosi	Jarque-Berra	Prob	Sum	Sum SpDev	Observations
Tchom	17.70	15.65	30	9.80	6.97	0.46	1.72	3.93	0.14	672.8	1798.039	38

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال المنحنى أن فترة 1980 إلى غاية 1985 تميزت بالانخفاض نتيجة لكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث تم خلق أكثر 561000 منصب شغل سنويا .

وبعد سنة 1986 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع من 18% وصولا إلى أقصى حد يقدر 30% سنة 2000 وهذا راجع نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، من انخفاض أسعار النفط، وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على خلق مناصب عمل، وأيضا سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي لاقتصاديتها مع المؤسسات المالية الدولية .

وبعدها بدأت معدلات البطالة في انخفاض وصولا إلى أدنى حد يقدر 9.8 سنة 2013 وهو مؤشر ايجابي وهو راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في السنوات السابقة التي انعكس على تمويل التنمية الاقتصادية وأيضا برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005-2010) الذي ارتفع فيه حجم العمالة بحوالي 12% .

وبعدما استمر معدل البطالة بالاستقرار النسبي وهذا يتماشى مع توقعات خط العمل المتعلقة بالإستراتيجية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال سياسة اتخذتها الحكومة المتمثلة في برنامج الخماسي من اجل تنويع الاقتصاد والاستثمار في مختلف القطاعات المنتجة وترقية التشغيل.

II. دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور الحقيقية والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1980-2017:

نحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين الأجور الحقيقية و التضخم ،حيث أن هذه المتغيرات تؤثر على هذا النموذج و لها أهمية كبيرة في معرفة العلاقة بين الأجور الحقيقية والتضخم.

II. 1 البيانات المستخدمة في تقدير نموذج الأجور الحقيقية والتضخم في الجزائر:

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج علاقة الأجور الحقيقية والتضخم في الجزائر بالبيانات السنوية للفترة (1980-2017)، و ذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء ONS والبنك العالمي .

II.2 الصياغة الرياضية للنموذج:

بناءا على النظريات الاقتصادية و الدراسات السابقة يمكن وضع نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين الأجور الحقيقية والتضخم و ذلك كما يلي:

$$slr_t = c_0 + c_1\ inf_t + \varepsilon_t$$

حيث:

SLR:الأجر الحقيقي

INF:معدل التضخم

ε_t :الأخطاء العشوائية

II .3 الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لدراسة العلاقة بين الأجور الحقيقية والتضخم في المدى الطويل و القصير نستخدم طريقة أنجل غرانجل ، حيث نقوم بدراسة العلاقة السببية في المدى الطويل والقصير، و بتحليل السلاسل الزمنية باعتباره شرط من شروط التكامل المشترك، حيث اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية من حيث تكاملها. ومن رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين Augmented Dickey-Fuller وكذا اختبار Phillip-Perron هذا كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية نستعمل طريقة المربعات العادية من أجل الخروج بتقدير أمثل نتائج لانحدار التكامل المتزامن والهدف من استعمال هذه الطريقة هي الحصول على أعلى كفاءة في التقدير.

II. 4 دراسة العلاقة السببية بين الأجور الحقيقية والتضخم في المدى الطويل والقصير:

اعتمادا على الملحق رقم 1 .

جدول رقم 4:اختبار سببية غرانجر بين الأجور الحقيقية والتضخم .

المشاهدات	D	فرضية العدم	F-statistic	الاحتمالية
36	1	(SLR) لا يسبب (INF)	0.62773	0.5405
	1	(INF) لا يسبب (SLR)	3.32290	0.0493

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

وجود علاقة سببية واحدة في اتجاه واحد من التضخم إلى الأجور الحقيقية وبالتالي فإن التضخم فعلا هو محدد من بين محددات الأجور الحقيقية.

II. 5 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

نستخدم اختبارين هما اختبار Augmented Dickey – Fuller و اختبار PERRON PHILLIP نلخص نتائج الاختبارين في الجدولين التاليين استنادا على الملاحق رقم(02، 03، 04، 05، 06، 07، 08، 09):

الجدول5:اختبارADF"Augmented Dickey–Fuller test statisti"

ADF						
المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند% 1	القيمة الحرجة عند % 5	القيمة الحرجة عند% 10	القرار
Slr	Slr	0.649391	-3.626784	-2.945842	-2.611531	قبول H0
	D(slr)	-3.234024	-3.626784	-2.945842	-2.611531	قبول H1
INF	INF	-1.841066	-3.621023	-2.943427	-2.610263	قبولH0
	D(INF)	-5.613663	-3.626784	-2.945842	-2.611531	قبولH1

الجدول 6:اختبار PHILLIP PERRON

		Pp				
المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القيمة الحرجة	القيمة الحرجة	القرار

		عند% 1		عند % 5	عند% 10	
SLR	SLR	-3.621023	1.210001	-2.943427	-2.610263	قبول H0
	D(SLR)	-3.626784	-3.234024	-2.945842	-2.611531	قبول H1
INF	INF	-3.621023	-1.946486	-2.943427	-2.610263	قبولH0
	D(INF)	-3.626784	-5.611233	-2.945842	-2.611531	قبولH1

المصدر: من إعداد الطالبين للجدولين باستعمال برنامج Eviews8

يتضح من خلال اختبار (ADF) واختبار (PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة(1) **I**،الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى(0) **I** و ساكنة من رتبة (1)**I** و من تم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة **أنجل غرانجر Granger& Engel** أكثر النماذج ملائمة، ومنه يمكن تطبيق نموذج التكامل المتزامن.

II 6 اختبار التكامل المتزامن:

في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية Granger& Engel للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل .

اختبار Granger& Engel: نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل لاستعمال طريقة المربعات الصغرى OLSولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى ،ونوضح من خلال الجدول التالي (اعتمادا على الملحق رقم 10) نتائج تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى العادية :

الجدول7: تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل

المتغير التابعSLR			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية t**	**الاحتمال**

C	11.80572	84.37544	0.0000
INF	-0.025381	-2.234869	0.0317
DW= 0.153679	**F**=4.994640	R^2=0.121836	

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

من خلال الجدول التالي توصلنا إلى المعادلة التالية:

$$slr_t = 11.80572 - 0.025381\ inf_t + e_t$$

II. 8 التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر:

من خلال الجدول نلاحظ معنوية التأثير السلبي بين التضخم والأجور الحقيقية، أي وجود علاقة عكسية بين التضخم والأجور الحقيقية، حيث إذا ارتفع التضخم بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي ب 0.025381 نقطة، حيث يقدر معامل التحديد بحوالي 12% ، وهذا ما يدل على أن التضخم يفسر ما قيمته 12% من التغيرات التي تحدث في الأجور الحقيقية والباقي المقدر ب88% خاضع لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج لها تأثير كبير، راجع إلى خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي شهد تصاعد في الأجر الحقيقي وتذبذبات في معدل التضخم خلال فترة الدراسة هذا ما وضحناه في الدراسة التحليلية، كما يدخل الجانب القانوني في التأثير على تغيرات الأجر الحقيقي والتي تتمثل في الحكومة والنقابات العمالية، وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة (دراسة ماجد حسني صبيح، sammel s.parashima) .

بعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جدر الوحدة لبواقي هذا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختيار جدر الوحدة kpss (اعتمادا الملحق رقم11).

الجدول رقم 8: سكون سلسلة البواقي باختيار جدر الوحدة (kpss) عند المستوى I(1)

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%
Kpss	0.094815	0.216000	0.146000	0.119000

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة تقدر ب 0.094815 أقل من المجدولة عند المستوى 1%؛ 5%؛ 10%؛ حيث القيمة المجدولة تقدر على التوالي ب(0.216000، 0.146000، 0.11900) وبالتالي نقبل H0 ونرفض H1 إذن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، إذن هذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك، ومنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتأكيد وجود علاقة في المدى الطويل ودراسة العلاقة .

II.9. نموذج تصحيح الخطأ EMC:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (EMC)، حيث يستخدم هذا النموذج عادة لتوفيق بين السلوك القصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، يهدف إلى عزل علاقة التكامل المشترك من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات الاقتصادية، بما أن هناك تزامن بين كلا من الأجور الحقيقية والتضخم، يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ بالرجوع إلى الملحق رقم (12) كما يلي:

الجدول رقم 9: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

D(SLR)المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	tالإحصائية	الاحتمال
C	0.077547	2.756165	0.0093
DINF	0.001954	0.340932	0.7353
ECM(-1)	0.075554	1.303157	0.2013
DW=1.254922	F=0.850541	R^2=0.047648	

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل حد التصحيح هو موجب مقدر ب(0.075554) وغير معنوي وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة في المدى القصير ولا يوضح دقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، ،كما نلاحظ وجود تأثير إيجابي للتضخم على الأجور في المدى القصير مع عدم معنويته وذلك لأن الأجور لا تتغير في المدى القصير لوجود متغيرات أخرى بشكل أكبر خاصة من الناحية القانونية إضافة إلى النقابات العمالية التي تتطلب إجراءات تستهلك مدة زمنية طويلة لتغيير الأجور.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة تحليلية وصفية قياسية للعلاقة بين الأجور الحقيقية ومعدلات التضخم للفترة الممتدة من 1980الى غاية 2017، حيث جاءت على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى قمنا بدراسة تحليلية وصفية لكلا من المتغيرين الأجور الحقيقية ومعدلات التضخم، والتي تميزت تصاعد مسار الأجور الحقيقية و تذبذب في مسار معدلات التضخم. أما في الدراسة التطبيقية حيث قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارين وهما اختبار Augmented Dickey-Fuller واختبار Phillip-Perron، قد أظهرت النتائج أن جميع السلاسل ساكنة من الرتبة الأولى، وعند تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية تبين بأن العلاقة التي تربط بين الأجور الحقيقية والتضخم هي علاقة عكسية والذي يتضح من خلال النموذج المقدر،ثم انتقلنا إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يدل على وجود تأثير إيجابي للتضخم على الأجور الحقيقية في المدى القصير مع عدم معنوياته .

الخاتمة

شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الفارطة عدة تغيرات وتطورات مست جميع القطاعات، ولعل أبرز هذه التغيرات نجد ارتفاعات مستمرة ومتزايدة في الأجور وذلك تحت ضغط النقابات العمالية لزيادة دخول العمال، وذلك لتراجع مستويات المعيشة والقدرة الشرائية للعمال، وفي المقابل عرفت مستويات التضخم ارتفاعا ملحوظا نتيجة الارتفاعات المستمرة في الأسعار،حيث تعرضنا في الفصل الأول إلى موضوع الأجور بعرض مختلف التعاريف، حيث تم تعريفه انه مقابل العمل المؤدى سواء كان ذهنيا أو عضليا ويشد حاجيات الأجير الضرورية، كما ركزنا على النظريات الحديثة للأجور أهمها علاقة فيليبس من خلال منحنى يربط معدل البطالة ومعدل نمو الأجور، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى ظاهرة التضخم التي تعبر عن الارتفاعات المستمرة للأسعار الناجمة عن أسباب متعددة تتمثل في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الناتج عن إفراط في الإصدار النقدي بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تعود أساسا إلى ارتفاع الكتلة الأجرية، وتؤثر هذه الأسباب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد من حيث إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب المشاريع والمستثمرين وعلى حساب الفئات التي تتلقى مداخيل ثابتة والمتمثلة في الأجور والمرتبات كما تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وهيكل الإنتاج مما يتطلب البحث في سبل مكافحته بإتخاد جملة من التدابير والإجراءات النقدية والمالية، و انتهى الفصل بعرض علاقة بين الأجور والتضخم.

تضمن الفصل الثاني دراسات سابقة التي تناولت نفس موضوعنا حتى ولو كانت قليلة، حيث أن أغلب هذه الدراسات تطابقت مع موضوع دراستنا.

أما الفصل الثالث فانقسم إلى جزيئين حيث الجزء الأول خصصناه إلى دراسة تحليلية لوضعية الأجور الحقيقية والتضخم في الجزائر وذلك من خلال تتبع مسارهما منذ 1980 إلى غاية 2017، حيث تميزت بتصاعد مسار الأجور الحقيقية وتذبذب في مسار معدلات التضخم أما في ما يخص الجزء الثاني كان عبارة عن دراسة قياسية من خلال تحليل السلاسل الزمنية بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء (ONS) والبنك العالمي، واستعمال نموذج التكامل المتزامن لأنجل غرانجرEngel &Granger، وللخروج إلى تعديل أمثل تم التطرق إلى المربعات الصغرى العادية .

وعلى ضوء ما سبق وفي ظل اختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة التحليلية :

- ✓ تطور الأجور الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدراسة متزايد عكس التضخم الذي كان متغير و متذبذب في معدلاته.
- ✓ بعد تجاوز الأزمة النفطية بدأت الكتلة النقدية بالتزايد وتحسن الأوضاع الاقتصادية بعد ارتفاع أسعار البترول، نستنتج أن الجزائر اقتصادها ريعي لأنها تعتمد على البترول بدرجة الأولى في تحديد كتلة الأجور .
- ✓ تميزت مشكلة التضخم في الجزائر بنظام الأسعار يخضع للرقابة خلال النظام الاشتراكي، أما في النظام الرأسمالي فتحددت الأسعار بناءا على قانون العرض و الطلب.

نتائج الدراسة القياسية :

- ✓ استنتجنا من الدراسة القياسية أن العلاقة بين المتغيرين الأجر و التضخم علاقة عكسية، حيث توصلنا بعد تقدير هذه العلاقة إلى أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الأجر ب 0.025381وحدة.
- ✓ بلغ معامل التحديد 0.1218وهذا يعني أن معدل التضخم يفسر ما نسبته 12.18%التغير في الأجور الحقيقية.
- ✓ وجود علاقة سببية واحدة في اتجاه واحد من التضخم إلى الأجور الحقيقية.
- ✓ وجود تأثير إيجابي لمعدل التضخم على الأجور بالمدى القصير مع عدم معنويته.

آفاق البحث:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجميع جوانب الموضوع، إلا أنه بقيت بعض النقاط التي نأمل أن تكون مؤشرا مفيدا لبحوث جديدة.

- ✓ دراسة العلاقة بين الأجور و الإنتاجية في الجزائر.
- ✓ أثر التضخم على توزيع المداخل بين أفراد المجتمع .
- ✓ تأثير الأجر كتكلفة أساسية على أسعار المنتجات على المستوى الجزئي .
- ✓ انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية.

المراجع :

❖ الكتب

1. أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية- بن عكنون –الجزائر، بدون سنة نشر.
2. بن حمودة سكينة، دروس اقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
3. حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
4. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة التاسعة، 2008.
5. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار يازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2010.
6. سنان الموسوي، ادارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2004 .
7. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 .
8. صلاح عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، مصر، 2000.
9. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
10. فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن-عمان، 2007.
11. كاضم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
12. محمد العيرفي، إدارة الموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.
13. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد الصافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2010 .

14. محمدي فوزي ابوالسعود، علي عبد الوهاب نجا، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015

15. سورة الأعراف الآية 170.

❖ **الرسائل و الأطروحات**

1. بن علال نسيمة، حاج محمد سناء، الاختلالات الاقتصادية في الجزائر (البطالة والتضخم)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2016.

2. بن نونة سامي محمد، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية (2003-2014)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2017.

3. حاتم أحمد عديلة، تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية النقدية وأسعار الأسهم في سوق دبي المالي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2014.

4. حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة اقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

5. خلاص أسماء، أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم بالجزائر دراسة تحليلية وتنبؤية في افاق 2022، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018.

6. خليفي فايزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة، 2015.

7. ددوش محمد، تسيير الأجور في المؤسسة الاستشفائية دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية العمومية "محمد بوضياف-ورقلة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.

8. زدون جمال، معدات الإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان 2016 .

9. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006 .

10. شيخي عبد الرؤوف، عياشي أسامة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL للفترة (1980-2015)، مذكرة لنيل شهادة ماستر للعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017 .

11. عبود حسام الدين، سياسة الحد من التضخم المستورد الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2009.
12. فراجي فاطمة، يماني أميرة حنان، العلاقة بين التضخم والاحور في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2017.
13. كركاشة حسين، أثر التضخم على محتوى الإعلامي للقوائم المالية دراسة إحصائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
14. محمد كمال حسين رجب، The effect of sumptuous Policy on inflation in Palestine، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد العلوم الادارية بجامعة الأزهر، غزة، 2011.
15. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر(1988-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2012.
16. وداد قردة، دور السياسة الجبائية في معالجة مشكلة التضخم دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.
17. يوسف فالح الحنيطي، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يرموك، 1996.

❖ **قائمة المجلات**

1. ابتسام علي حسين، أثر التضخم النقدي في سعر الصرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية للمدة (2003-2010)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 104، 2015.
2. رزاق ذياب شعيبث الناشي، تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2010، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد4، العدد8، 2014.
3. عماد الدين أحمد المصبح، determinats of inflation in syria during the period(1970-2004)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلس النشرالعلمي، جامعة الكويت، المجلد34، العدد 4، 2005.

4. محمدين عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011.

❖ **مراجع الأجنبية**

1. kashab bahattrai, déterminants of woges and labour supply in the UK, Chinese business, review, mars 2017.
2. Masagus, inflation, differential, determinants and convergence evidence from indonesia subnational data, the journal of developing aseas, vol 50, n°5, 2016
3. Malin andersson, determinants of inflation and price level differentials across the euro countries, European central, working paper series, December 2009.
4. samuel s.parashima, determinats of real wage public sector in kenya, international journal of economic, commerce and management, novembre, 2017.
5. sallahuddin hassan, mohd zaini abd karim, sok-gee chan, minimum wag policy and coumtry's technical efficiency, journal of economies and financial issues, 2016.
6. simuel a laryca & ussif bachid sumaila, determinat of inflation in Tanzania, che.michelsen institute development studies and human rights, Bergen, Norway, 2001.

❖ **المواقع الالكترونية**

1. http://fac.Ksu.edu.sa/sites/default/files/llq_byn_ljwr_wlmtgyrt_lqtsdy_bhth_tkhrj_df_2016_llsmnr_llmy_lml_1.pdf
2. http://kenqnqonline/files/0007/7966 .

الملحق رقم 01: اختبار سببية غرانجر بين الأجور الحقيقية والتضخم

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/17/19 Time: 14:50
Sample: 1980 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause SLR	36	3.32290	0.0493
SLR does not Granger Cause INF		0.62773	0.5405

الملحق رقم 02:نتائج اختبار ADF للأجور.

Null Hypothesis: SLR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.649391	0.9892
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03: نتائج اختبار ADFعند الفرق الأول للأجور.

Null Hypothesis: D(SLR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.234024	0.0260
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 04: نتائج اختبار PPللأجور.

Null Hypothesis: SLR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.210001	0.9976
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 05: نتائج اختبارPPعند الفرق الأول للأجور.

Null Hypothesis: D(SLR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.234024	0.0260
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 06:نتائج اختبار ADFللتضخم.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.841066	0.3555
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 07 :نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للتضخم.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.613663	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 08: نتائج اختبار PP للتضخم.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.946486	0.3083
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 09: نتائج اختبار PPعند الفرق الأول للتضخم.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kerr

		Adj. t-Stat
Phillips-Perron test statistic		-5.611233
Test critical values:	1% level	-3.626784
	5% level	-2.945842
	10% level	-2.611531

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 10: نتائج اختبار الأجور و التضخم.

Dependent Variable: SLR
Method: Least Squares
Date: 06/13/19 Time: 13:44
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.80572	0.139919	84.37544	0.0000
INF	-0.025381	0.011357	-2.234869	0.0317

R-squared	0.121836	Mean dependent var	11.57306
Adjusted R-squared	0.097443	S.D. dependent var	0.606593
S.E. of regression	0.576281	Akaike info criterion	1.786755
Sum squared resid	11.95561	Schwarz criterion	1.872944
Log likelihood	-31.94834	Hannan-Quinn criter.	1.817420
F-statistic	4.994640	Durbin-Watson stat	0.153679
Prob(F-statistic)	0.031723		

الملحق رقم 11: نتائج اختبار سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة Kpss.

Null Hypothesis: ET is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.094815
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

الملحق رقم 12: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.

Dependent Variable: DSLR
Method: Least Squares
Date: 06/13/19 Time: 13:57
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.077547	0.028136	2.756165	0.0093
DINF	0.001954	0.005732	0.340932	0.7353
ECM(-1)	0.075554	0.057978	1.303157	0.2013

R-squared	0.047648	Mean dependent var	0.073947
Adjusted R-squared	-0.008373	S.D. dependent var	0.169592
S.E. of regression	0.170300	Akaike info criterion	-0.624902
Sum squared resid	0.986075	Schwarz criterion	-0.494287
Log likelihood	14.56069	Hannan-Quinn criter.	-0.578854
F-statistic	0.850541	Durbin-Watson stat	1.254922
Prob(F-statistic)	0.436072		

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التضخم والأجور في الجزائر خلال الفترة الممتدة **(1980-2017)**، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في شرح و تحليل بيانات تطورات الأجور الحقيقية و التضخم خلال الفترة المختارة، كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي لتحديد العلاقة بينهما في الجزائر باستعمال طريقة انجل غرانجر **Engel & Granger** ،فتوصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين الأجور و التضخم في المدى الطويل، وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من التضخم إلى الأجور، مع عدم معنوية تفسير التضخم للأجور في المدى القصير

الكلمات المفتاحية : التضخم، الأجور الحقيقية، الإقتصاد الجزائري، نموذج انجل غرانجر **Engel & Granger**

Résumé :

Cette étude visait à clarifier la relation entre inflation et salaire en Algérie depuis **(1980**-**2017)**, et s'est appuyée sur l'approche descriptive pour expliquer et analyser les données et développements des salaires réels et de l'inflation au cours de cette période, l'étude a basée aussi sur le barème standard pour déterminer leur relation en Algérie a utiliser la méthode de **Engel & Granger**, on à déduit qu'il ya une relation contraire entre le salaire et l'inflation à long terme, et la présence de la relation causée de la même direction de l'inflation au salaire, avec le nom justification de l'inflation de salaire à court terme.

Mots-clés : Inflation, salaires réels, économie algérienne, la méthode de **Engel & Granger**.

Abstract :

This study and search aimed to explain and illustrate the relation between inflation and wages in Algeria during the period from **1980** to **2017**, Wherever this study depended on studying the descriptive curriculum in explain, setting, and analyzing the development of the statements of the real wages and inflation during the chosen period, in addition the study depended on the analogical technique to define the relation between them in Algeria using **Engel & granger** method, so we attained that there was a reversal relation between wags and inflation at a great distance, however there was a motivated relation in on direction from inflation to wages without an abstract in analyzing the inflation of wags at a short distance.

Keywords: Inflation, real wages, Algerian economy, Engel & granger method.